الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٢٦**

الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بالي (الكونغو).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البندان ٦٣ و ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام (A/67/204)

(ب) أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام (A/67/205)

٢٠٠١-٢٠١٠ عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

السيدة ازيجوي (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن ابدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقديمه التقريرين الثاقبين (A/67/204 و A/67/205) اللذين نعقد هذه المناقشة بشأنهما. يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الكاميرون في وقت سابق، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

إننا نشيد بتعيين السيد ماجد عبد العزيز مستشارا خاصا للأمين العام لشؤون أفريقيا، ونعتبر تعيينه خطوة سليمة في اتجاه تنشيط ودعم أنشطة مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

يتناول التقريران قيد النظر عددا من المواضيع المتعلقة بالتحديات التي تواجهها القارة، بما في ذلك المجالات التي يمكن فيها للشعب الأفريقي تحقيق تقدم كبير. كما يسلطان الضوء على عدد من تدابير السياسة العامة التي اتخذتها العديد من البلدان الأفريقية والمنظمات فيما يتعلق بتنفيذ أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واستجابات المجتمع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الدولي والدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة خلال العام الماضي.

يشير وفد بلدي إلى أنه على الرغم من تلك التحديات، فإن البلدان الأفريقية قد أحرزت تقدما كبيرا فيما يخص تنفيذ الأولويات القطاعية في الشراكة الجديدة، لا سيما في مجالات الحوكمة، والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة. و تشجعنا التقارير المرحلية المتعلقة بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز آلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة وكياناتها، التي تعمل لدعم الاتحاد الأفريقي وشراكته الجديدة لتنمية أفريقيا ونظام المجموعات التابع لها. ونلاحظ أيضا التقدم المحرز في مجال بناء القدرات من خلال أمانة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لنظام المجموعات التابعة لآلية التنسيق الإقليمية.

فيما يتعلق بالمسائل التي أشير إليها بوصفها مجالات اتخذت فيها إجراءات هادفة إلى تحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، نود التذكير بالحاجة إلى المزيد من الاستثمارات في الزراعة والأمن الغذائي والصحة. لأن تنمية الزراعة والأمن الغذائي هما من بين القطاعات الهامة، التي تتطلب تآزر إجراءات البلدان الأفريقية، وشركائها. وكما هو وارد في تقريري الأمين العام، فإن نصيب أفريقيا في الأسواق الزراعية العالمية منخفض للغاية، وانخفض بشكل أكبر خلال السنوات الأخيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، تسلط بعض جوانب التقرير الضوء على أهمية الزراعة والأمن الغذائي لتنمية القارة. وفي بيئة عالمية مترابطة بشكل متزايد، نود أن نؤكد على الحاجة إلى تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها شركاء التنمية، الذين يمكنهم أن يساعدوا بشكل أكبر البلدان الأفريقية على التغلب على تحديات التنمية وتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ذلك الصدد، نؤيد الأمين العام فيما يخص دعوة شركاء أفريقيا الإنمائيين إلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتنفيذ أولويات الشراكة الجديدة، بغية الوفاء بوعودهم وتنفيذ التزاماتهم.

كما ندعو مجموعة الثمانية إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه أفريقيا التي قطعتها في مؤتمر قمة غلين إيغلز في عام ٢٠٠٥. ونطالب بصورة خاصة بالوفاء بالالتزامات المقطوعة في مجالي التمويل الزراعي والتنمية، وهو ما أكد عليه التقرير.

إن التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتنمية، الذي انطلق في أوائل هذا العام، يستهدف دعم ٥٠ مليون نسمة ومساعدتهم على الخروج من دائرة الفقر في غضون ١٠ سنوات، وخصوصاً من خلال تعبئة رؤوس الأموال الخاصة من أجل الزراعة في أفريقيا وتعزيز الاستثمارات والتكنولوجيا لزيادة الإنتاجية الزراعية. ونرى أن تلك المبادرة يمكن أيضاً أن تكون نموذجاً للتعاون والمشاركة بين أفريقيا وبقية العالم.

ومن التحديات التي تواجه التنمية في القارة الأفريقية تلك النزاعات والأزمات العديدة في مناطق مختلفة. ونشيد بما ورد في تقرير الأمين العام من مناقشة لأسباب النزاع والنهوض بالسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ونوافق على أن الإقصاء الممنهج لأجزاء كبيرة من المجتمع من مؤسسات الحوكمة السياسية والأصول الاقتصادية الأساسية والخدمات الاجتماعية هو أحد أسباب النزاع في القارة. كما أننا نقدر التركيز في تقرير العام الحالي على القضايا الأوسع متمثلة في إدارة التنوع والحاجة الماسة لمعالجة التحديات ذات الصلة بالسلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

ووفدي ما زال يشعر بالقلق إزاء مناقشة التقرير بشأن انتشار الأسلحة، الأمر الذي يزيد من تفاقم النزاعات الطويلة الأمد ويغذي الأنشطة الإرهابية في بعض أجزاء القارة. ومما

يبعث على مزيد القلق أن المجموعات الإجرامية في بعض المناطق انتهزت الفرصة لزيادة التجنيد وإنشاء شبكات للدعم المحلي تقوم بجمع المعلومات وتوريد الأسلحة والذخائر، مما يسهل الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بجهود الدول الأعضاء التي عملت بدأب خلال الشهر الماضي من أجل إعداد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه (A/CONF.192/2012/RC/4، المرفق الأول)، برئاسة السفير جوي أوغوو، ممثل نيجيريا.

ونيجيريا ليست بمأمن من بعض هذه التحديات. وبلدي يكافح حالياً الأنشطة الإجرامية الشنيعة لجماعة بوكو حرام. غير أنني أطمئن الجمعية إلى أننا نعمل بلا كلل من أجل معالجة شاملة للمشكلة. وفي المنطقة دون الإقليمية، تسدي نيجيريا المشورة أيضاً للقادة الأفارقة الآخرين لمعالجة الأزمة في منطقة الساحل. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي لدعم الخطوات التي تتخذها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حالياً لمعالجة الحالة السياسية والأمنية في مالي. ونري أنه من خلال معالجة الحالة الأمنية في المنطقة، وخصوصاً الوضع الأمني في مالي، يمكن لدول المنطقة البناء على ما تحقق من إنجازات عبر السنين صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويحيط وفدي علماً بإنجازات الجمعية في تنفيذ التوصيات في المجالات ذات الأولوية الأساسية والواردة في التقرير الاستعراضي للأمين العام لسنة ٢٠١٠ (A/65/165). وأنشطة مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، الواردة في التقرير، جديرة بالثناء. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى وظائف وموارد جديدة لتمكين المكتب من الوفاء بولايته فيما يتعلق بآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة. وندعو جميع الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم المكتب في تنفيذ ولايته بالكامل، لا سيما في دعم تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق) وفي تشكيل جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهناك حاجة أيضاً إلى زيادة التفاعل بين المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية مع الدول الأعضاء لتعزيز دعم الأمم المتحدة لأنشطة المكتب.

وبعد انقضاء عامين على الموعد المستهدف لدحر آفة الملاريا في أفريقيا، ما زالت الملاريا تشكل تهديداً رئيسياً للصحة العامة، إذ تستأثر بنسبة ٣٠ في المائة من معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة و ١١ في المائة من معدل وفيات الأمهات. ومع المعدل المطرد لانتقال العدوى والذروة الموسمية لانتشار المرض في الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر، يؤثر المرض بشدة على الحالة الاقتصادية في البلد، حيث يصبح ١٦٧ مليون نسمة عرضة للخطر. وينفق قرابة ٨٣٥ مليون دولار سنوياً كتكلفة للوقاية والعلاج، إلى جانب التغيب عن العمل والإنتاجية المهدرة والعجز.

وهناك عدد من التدابير التي يجري تنفيذها لمعالجة هذه المسألة. على سبيل المثال، وتماشياً مع جدول أعمال التحول الذي اعتمدته الحكومة الحالية في نيجيريا، يشتمل برنامج الحكومة على مبادرة لمكافحة الملاريا. ونيجيريا تؤيد إعلان أبوجا لدحر الملاريا في أفريقيا، الذي أعلنه رؤساء الدول والحكومات في بداية العقد من أجل تخفيض معدل الإصابة بالملاريا إلى النصف بحلول عام ٢٠١٠. ونيجيريا تستند في مكافحتها للملاريا وجهودها للقضاء عليها إلى أربع ركائز استراتيجية، وتشمل توزيع الناموسيات المعالجة بالمبيدات الممتدة المفعول لتعميم استخدامها على كل السكان، والتشخيص السريع والعلاج الفوري بأدوية فعالة، والرش

الموضعي للأماكن المغلقة للحد من انتقال العدوى، والعلاج الوقائي المتقطع في حالة الحمل.

وبدعم من الشركاء الخارجيين، تنفذ أنشطة عالية الأثر لمكافحة الملاريا ويجري تكثيفها على عجل بغية تحقيق النتائج. وفي الإحصاء الأخير، جرى توزيع ٥١,٦ مليون ناموسية معالجة بالمبيدات الممتدة المفعول على السكان من خلال حملات. ويستكمل ذلك بتطبيق استراتيجية فعالة للتوزيع الدوري للناموسيات استمراراً لتغطية نسبة ٨٠ في المائة التي تحققت حتى الآن.

وفضلاً عن ذلك، فإن العلاج المركب للملاريا بمزيج مكون أساساً من مادة الأرتميسينين،ح القائم على التشخيص بمجموعات الاختبار التشخيصي السريع والشخيص المجهري، يعتبر المستوى الذهبي لمنع المقاومة. والعلاج الوقائي المتقطع للنساء الحوامل زاد من ٥ في المائة إلى أكثر من ١٣ في المائة خلال السنوات القليلة الماضية. ويتم إبادة اليرقانات المؤذية والرش الموضعي داخل المباني. وبات أثر هذه الجهود جلياً. فأصبحت أعداد الأطفال الذين ينامون داخل ناموسيات معالجة بالمبيدات الممتدة المفعول الآن أكثر من دي قبل. ويقدر أن ما يزيد على ١٦٦ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة قد أنقذوا باستخدام هذه الأدوات.

وهناك الآن عدد من التحديات التي تهدد عزم نيجيريا على الانتقال من مرحلة المكافحة إلى مرحلة القضاء على الملاريا. فخلال الشهرين الماضيين، شهدت أجزاء عديدة من البلد سيولاً لم يسبق لها مثيل، خلفت وراءها أعداداً كبيرة من السكان بلا مأوى. ومن المحتمل أن تفضي هذه الحالة إلى تزايد أعداد المصابين بالملاريا، نتيجة لوجود المزيد من مواقع تكاثر البعوض الناقل للمرض أكثر من المعتاد. وعلاوة على ذلك، فقد دمرت السيول العديد من الإمدادات اللازمة للمكافحة.

وأود أن أؤكد التزام نيجيريا الكامل بالتصدي بحزم لآفة الملاريا بمختلف الوسائل، بما في ذلك اعتماد واستخدام الناموسيات المعالجة بالمبيدات الممتدة المفعول في مكافحة الملاريا في البلد. ومن أجل سرعة تكثيف تدابير المكافحة، اعتمد نموذج مختلط من مرحلتين في إطار برنامج نيجيريا الوطني لمكافحة الملاريا للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣. وقد أعلن عن تطبيقه كاستراتيجية لتصعيد المكافحة. وتلقينا دعماً كبيراً من شركائنا الخارجيين من خلال الحملة الجماعية الشاملة التي بدأت في عام ٢٠٠٩. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات في إنتاج الناموسيات المعالجة بالمبيدات الممتدة المفعول محلياً.

وأود أن أؤكد التزام نيجيريا المستمر بتحسين حياة الناس في أفريقيا. يجب ألا تُوصم القارة بالعنف أو بالفشل. وتدين الشعوب الأفريقية والعالم للأجيال المقبلة من الأفارقة بتهيئة بيئة مَكّنة، تتحقق فيها الأحلام وتلبى التطلعات بالكامل.

السيد نام بورا (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أود القول إن كمبوديا وأمة كمبوديا بأسرها في حداد على وفاة صاحب الجلالة الملك السابق نوروم سيهانوك، الذي كان مهندس الصداقة بين آسيا وأفريقيا.

وأنا هنا اليوم في حداد، نعم، ولكنني أود أولاً وقبل كل شيء أن أعرب عن شكري للأمين العام على تقريره الشامل الوارد في الوثيقتين بعنوان ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد العاشر المتعلق بالتنفيذ والدعم الدولي“ (A/67/204)، و ”أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“ (A/67/205) وفضلاً عن التقرير السابق بعنوان ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا“ (A/66/169).

إن كمبوديا تولي أهمية كبرى للصداقة والتعاون مع أفريقيا. فعلى مدى عقود من الزمن، تم توطيد وتعزيز العلاقات بين

كمبوديا وبلدان أفريقيا بروح من التضامن، والتعاون الوثيق، والاحترام المتبادل. وتؤيد كمبوديا تأييداً قوياً تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتعتبرها أداة هامة للتصدي للفقر والتخلف الانمائي في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وتعتقد كمبوديا أن الشراكة الجديدة قدمت أيضا رؤية جماعية وإطارا استراتيجيا للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في أفريقيا.

وأود أن أذكّر الجمعية بأنه في عام ٢٠٠٢، عندما ترأست كمبوديا رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أخذنا المبادرة وأرسلنا دعوة إلى رئيس الشراكة الجديدة، رئيس جنوب أفريقيا السابق الرئيس مبيكي، كي يأتي إلى كمبوديا للإدلاء ببيان حول التنمية الأفريقية. وترحب كمبوديا أيضا بالتقدم الكبير المحرز من خلال الجهود التي تبذلها الشعوب ويبذلها القادة الأفارقة لمعالجة بعض الأولويات القطاعية للشراكة الجديدة والأهداف الإنمائية للألفية، مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية، والزراعة.

ومثلما جرى التأكيد عليه في تقارير الأمين العام، تواجه معظم البلدان الأفريقية تحديات خطيرة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما إبان حالة الانتعاش الاقتصادي العالمي الحالي الهش وغير المؤكد. وتتشاطر كمبوديا الرأي القائل إنه ينبغي القيام بالكثير بغية دعم تنفيذ أفريقيا للشراكة الجديدة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي لاستمرار الاهتمام بأفريقيا ومساعدتها أن يظلا محور خطط العمل والبرامج الانمائية الدولية. وستواصل كمبوديا العمل في ذلك الاتجاه.

وفي هذا الصدد، تؤكد كمبوديا أيضا من جديد التزامها بتعزيز تعاونها وتآزرها مع أفريقيا. ونحن مستعدون لتعزيز علاقتنا وشراكتنا مع أفريقيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة. ونعتقد أنه من خلال تبادل الدعم وتقاسم الخبرات والممارسات في مجال التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، يمكن لكل من كمبوديا والدول الأفريقية أن تحقق تلك الأهداف.

علاوة على ذلك، نعتقد أن التعاون في ما بين بلدان الجنوب هو أفضل استراتيجية لتعزيز الشراكة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والبلدان الأفريقية. والتعاون في ما بين بلدان الجنوب أمر رئيسي للمجالات الاستراتيجية، مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وهي المجالات التي تسهم إسهاما كبيرا في تنمية أفريقيا وتكاملها من حيث القضاء على الفقر والجوع، والتنمية الزراعية والريفية، فضلا عن التخفيف من عبء تغير المناخ والتكيف معه.

وفي هذا الصدد، يمكن لما جرى مؤخرا من إدماج الشراكة الجديدة في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي وإنشاء وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة أن يؤثر تأثيراً كبيراً في تنفيذ الشراكة الجديدة. ونعتقد أيضا أنه وسيلة جيدة لتيسير وتحسين إدارة وتنسيق البرامج والمشاريع ذات الأولوية الإقليمية والقارية في أفريقيا، الامر الذي يبشر بإحراز نتائج أفضل لعملية التنمية في أفريقيا.

وبعد قولي هذا، تؤيد كمبوديا تأييدا تاما استنتاج وتوصيات الأمين العام الواردة في تقاريره بشأن السبل والوسائل المناسبة لتعزيز تنفيذ الشراكة الجديدة، والبناء على زخم الدعم الدولي لتنمية أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، نؤيد أيضا التوصية بإنشاء عملية استعراض كآلية لرصد الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا.

وأخيراً، ترحب كمبوديا بكل مبادرة إيجابية للنهوض بجدول أعمال التنمية المشترك بين كمبوديا وأفريقيا. ونحن على أهبة الاستعداد لتعزيز هذا التعاون والتعاضد والتضامن مع المجتمع الدولي، ولا سيما مع أفريقيا، لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليه دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد سيرغيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تواجه البلدان الأفريقية اليوم تحديات معقدة مرتبطة بالتحولات الداخلية وكذلك بالحاجة إلى التصدي للتهديدات الخارجية، بما في ذلك الصدمات التي تواجهها الأسواق المالية والسلع الأساسية، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية المرتبطة بها.

وترحب روسيا بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية للتعجيل بالنمو الاقتصادي، وتعزيز الوحدة السياسية والتعاون الثقافي في جميع أنحاء القارة، وزيادة دور أفريقيا في الشؤون العالمية. والمشاركة النشطة للدول الأفريقية في التصدي للمشاكل المعاصرة الملحة، والاندماج الكامل في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي أمران حاسمان للنجاح في تنفيذ نتائج جداول الأعمال الاجتماعية – الاقتصادية التي تحددها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها.

ونحن نؤيد التدابير المنسقة الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة للقارة الأفريقية. ونعلق أهمية ذات أولوية على الشراكة الجديدة من اجل تنمية أفريقيا، من خلال المشاركة بنشاط في الخطوات المتفق عليها لتقديم المساعدة الشاملة الى الشراكة الجديدة، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف.

ولقد شطبنا بالفعل الديون المستحقة حتى الآن على الدول الأفريقية، وهي تمثل أكثر من ٢٠ بليون دولار. وفي إطار مبادلة الديون مقابل التنمية، تم توقيع اتفاقات ثنائية مع زامبيا وتترانيا لاستخدام الديون في تمويل مشاريع التنمية. ويجري الإعداد لتوقيع اتفاقات مماثلة مع بنين وموزمبيق وإثيوبيا. وقد تلقى الصندوق الاستئماني لمجموعة البنك الدولي للتنمية في البلدان الضعيفة، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مساهمة منا تزيد على ٥٠ مليون دولار.

وقدمت روسيا الى بلدان في المنطقة مساعدات إنسانية، بما في ذلك مساعدات ثنائية. وقد خُصصت المساهمة الروسية لبرنامج الأغذية العالمي لعام ٢٠١١ لمساعدة إثيوبيا، والصومال، وجمهورية غينيا، وكينيا، وجيبوتي، وجرى تقديم مساعدة عن طريق منظمة الامم المتحدة للطفولة إلى إثيوبيا، وكينيا، والصومال، وجيبوتي، وإريتريا. ومن خلال المنظمة الدولية للحماية المدنية، تم تقديم المعونة الغذائية الروسية إلى جمهورية كوت ديفوار. وقُدمت مساهمة مخصصة استهدفت الصندوق التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بغية تعزيز قدرته على التنسيق في المنطقة.

وتواصل روسيا المشاركة في تمويل الجهود الرامية إلى دعم أفريقيا من خلال مجموعة الثمانية، والبنك الدولي، والمبادرات الاخرى المتعددة الأطراف.

إن هدفَي التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في أفريقيا يجري تعزيزهما أيضاً بمواصلة تطوير التجارة والعلاقات الاقتصادية، فضلا عن روابط الاستثمار. وثمة عدد متزايد من الشركات الروسية التي تدرك بأن أفريقيا قارة تشمل فرصا هائلة للأعمال التجارية، وقد بدأت بتوسيع نطاق وجودها في البلدان الأفريقية، أو هي تعمل حاليا على ذلك. وتتمتع دول المنطقة بأفضليات تجارية شاملة. والصادرات التقليدية من أقل البلدان نمواً، التي يوجد معظمها في أفريقيا، معفية من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية.

وتشارك روسيا في الشراكة العالمية من اجل التعليم. وقد نفذت القرار الروسي بتخصيص البنك الدولي بمبلغ ٤٢,٩ مليون دولار للفترة ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ بغية تحسين البرنامج في سبيل تعزيز نوعية التعليم الأساسي في البلدان النامية، بما في ذلك في أفريقيا.

يدرس حاليا أكثر من ٠٠٠ ٨ طالب أفريقي في الجامعات الروسية، ويتلقى حوالي نصفهم منحا دراسية من الميزانية الاتحادي الروسي.

وتقدم المساعدة الكبيرة لأفريقيا في مجال الصحة العامة. ويصل المبلغ الإجمالي لمساهمتنا الطوعية للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا إلى ١٠٠ مليون دولار. وتعهدنا بسداد ما يصل إلى ٢١٧ مليون دولار من نفقات الصندوق المخصصة لتنفيذ المشاريع في روسيا.

وتولي روسيا أهمية فائقة إلى تنفيذ أهداف عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا. في عام ٢٠١١، سددنا مساهمتنا الكاملة التي تصل إلى ٢٠ مليون دولار لتنفيذ برنامج البنك الدولي لدعم مكافحة الملاريا في أفريقيا. وفي عام ٢٠١٠، خصصت ٤ ملايين دولار لبرنامج مماثل، وهو البرنامج العالمي للقاحات والتحصين التابع لمنظمة الصحة العالمية.

وتقدم روسيا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، إسهاما ملموسا في وضع السياسات الاستراتيجية والتدابير العملية التي يضطلع بها المجتمع الدولي لتوطيد السلام والأمن في أفريقيا. ونشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء القارة. وتوسعنا في برامج التدريب لقوات حفظ السلام ومسؤولي إنفاذ القانون الأفريقيين. ونعتقد أن العامل الرئيسي في كفالة مستقبل آمن للقارة الأفريقية هو التوصل إلى تسوية للتراعات المسلحة ومنع نشوبها. نؤيد الدور المتزايد النشاط الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في ذلك الصدد. ونلاحظالجهود الرامية إلى إنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية و النظام القاري للإنذار المبكر.

ندعو إلى زيادة أوجه الشراكة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مجال تسوية حالات الأزمات الحادة. نؤيد التطورات المستمرة للتعاون في ذلك المجال بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وكان اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٠٣٣ (٢٠١٢) في كانون الثاني/يناير خطوة هامة في هذا الصدد.

وبغية كفالة سلام أكثر استدامة في القارة، يلزم زيادة المشاركة الفعالة من الدول الأفريقية نفسها. فمن الضروري كفالة اتخاذ التدابير لمكافحة الفصائل المسلحة غير المشروعة، وتعزيز علاقات حسن الجوار وتوسيع التعاون بغية ضمان الأمن الحدودي ومنع امتداد التراعات، وتسلل الأسلحة والمرتزقة، وقمع الانتهاكات الواسعة للقانون الإنساني الدولي والإفلات من العقاب على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وتقدم روسيا دعما سياسيا ثابتا للجهود الهامة التي يبذلها المجتمع الأفريقي وهي على استعداد لتقديم المزيد من الإسهامات في تعزيز قدرات الدول الأفريقية للتعامل مع الأزمة.

وإننا على يقين بأنه يمكن التغلب على جميع العوائق التي تحول دون أن تصبح أفريقيا قارة أمن واستقرار وتنمية مستدامة استنادا إلى أساس متين من القانون الدولي، والوحدة الأفريقية وتضامن أصدقاء أفريقيا مع شعوب أفريقيا.

ترحب روسيا ترحب بإنشاء آلية للرصد تحت رعاية الجمعية العامة لاستعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بالالتزامات التي تعهدت بها جميع الأطراف من أجل تحقيق التنمية في أفريقيا. نتوقع أن يساعد الحوار البناء وغير المسيس ضمن تلك الآلية على تشجيع الاستقرار الإقليمي وتعزيز الظروف اللازمة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. نحن على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة متعددة الأوجه من أجل حل المشاكل الحادة في جميع أنحاء أفريقيا على أساس شراكة منصفة ومفيدة على نحو متبادل.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يركز اليوم المجتمع الدولي على أفريقيا، بوصفها الجبهة الاقتصادية العالمية الجديدة، بعد آسيا. ففي السنوات الأخيرة، تجاوز معدل النمو الاقتصادي السنوي في القارة الأفريقية ٥ في المائة.

ومن ناحية أخرى، لا تزال أفريقيا تواجه تحديات مختلفة، بما في ذلك التراع والفقر. يجب أن نعجل بتعزيز

الجهود لمساعدة أفريقيا على الاستفادة الكاملة من مواردها الطبيعية الغنية والنمو السكاني من أجل تحقيق اقتصادات ومجتمعات تستفيد منها جميع شعوب الأفريقية.بما في ذلك الفئات الضعيفة اجتماعيا، مثل النساء والفقراء. كما يجب أن نعزز جهودنا لتحقيق مجتمع قادر على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية مثل الجفاف وغيره من الأزمات الناجمة عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

يتأثر الاقتصاد الأفريقي، شأنه شأن جميع الاقتصادات، باتجاهات الاقتصاد العالمي. ولذلك، من أجل تعزيز وتنويع القطاعات التي يمكن أن تعزز النمو القوي والمستدام لا بد من تطوير البنية التحتية في أفريقيا. لذلك، تدعم اليابان بقوة برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، وهو مبادرة أفريقية، وسنراعي الأولويات المنصوص عليها في البرنامج أثناء تنفيذ مساعدتنا.

ينبغي أن نلاحظ أن أكثر من ٤٠ في المائة من سكان أفريقيا تقل أعمارهم عن ١٥ سنة. وعمالة الشباب مسألة تتعلق بالتنمية الاقتصادية، كما تتعلق، بطبيعة الحال، بالأمن. فمن الأهمية بمكان كفالة وظائف لائقة لأولئك الشباب، كما أن التدريب على العمل مسألة ملحة لجيل الشباب.

والزراعة والأمن الغذائي من المسائل الرئيسية أيضا في أفريقيا. كما تسهم التنمية الريفية، على وجه الخصوص، والمراعاة الخاصة للنساء وصغار المزارعين، في القضاء على الفقر. ترحب اليابان بالتزام البلدان الأفريقية الواسع، من خلال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، بزيادة إنتاجيتها الزراعية سنويا بنسبة ٦ في المائة وتخصيص ١٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية للاستثمار الزراعي.

وتغير المناخ قضية أخرى خطيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا. ومن الأهمية بمكان تقديم الدعم إلى أفريقيا حتى تتمكن من التكيف مع تغير المناخ، مثل زراعة أصناف المحاصيل التي تقاوم الجفاف وتطوير مرافق الري. تسهم اليابان حاليا في ذلك الجهد من خلال برنامج التكيف الأفريقي وصياغة استراتيجية لتعزيز نمو منخفض الكربون واستراتيجية إنمائية قادرة على التكيف مع تغير المناخ في إطار مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا.

فيما يتعلق بقضايا الصحة، أحرزنا تقدما كبيرا في خفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. ومع ذلك، لا بد من القيام بجهود شاملة، بما في ذلك بذل المزيد من الجهود لتعزيز صحة الأم والطفل من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع أنحاء أفريقيا.

وفيما يتعلق بتحقيق السلام والأمن، وهو شرط مسبق لازم لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإقامة مجتمعات شاملة وقادرة على التكيف، ترحب اليابان بالمبادرات الأفريقية ذات الصلة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، وخاصة فيما يتعلق بجنوب السودان ومالي والصومال ومنطقة الساحل. من الأهمية بمكان أن يدعم المجتمع الدولي تلك المبادرات الأفريقية لتحقيق السلام والأمن.

وشاركت اليابان الأردن في تيسير القرار ٢٩٠/٦٦ بشأن الأمن البشري، الذي اتخذ الشهر الماضي. ومن الأهمية بمكان تحقيق فوائد ذلك القرار على أرض الواقع. إن الأمن البشري نهج فعال يركز على الأفراد ويساعد على بناء المجتمعات التي يمكن للجميع العيش فيها بكرامة من خلال العمل على حماية وتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية التي تتعرض لتهديدات فعلية أو محتملة.

واليابان مصمِّمة على المساهمة في النهوض بالأمن البشري في كل زاوية من العالم، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، آخذة في الاعتبار أنَّ االركائز الثلاث للأمم المتحدة – السلام

والاستقرار، الأمن والتنمية وحقوق الإنسان – مترابطة ومتداعمة. ونهج الأمن البشري هامٌّ أيضاً في هذا الصدد على صعيد أفريقيا.

ومنذ عام ١٩٩٣، دأب مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا (التيكاد) على تعزيز التنمية الأفريقية بتأكيد كلتا مُلكية البلدان الأفريقية والشراكة من جانب المجتمع الدولي، بما يشمل بلدي، اليابان. ومنذ إطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) في عام ٢٠٠١، ثابرت عملية التيكاد على المساهمة في تحقيق أولويات النيباد، مؤدية دور إطار هامّ للشراكة. وبدعم عدد متزايد من المنظِّمين، بما يشمل الأمم المتحدة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، تطوَّر التيكاد إلى منتدى دولي بمشاركة المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية وأعضاء المجتمع المدني ومختلف المانحين والبلدان الأسيوية.

وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد التيكاد الرابع خطة عمل يوكوهاما التي شملت التزامين رئيسيين: أولهما أنَّ اليابان ستضاعف مساعدتها الإنمائية الرسمية لأفريقيا إلى ١,٨ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٢، وثانيهما أنها تتطلَّع إلى مضاعفة استثمارها في أفريقيا إلى ٣,٤ بلايين دولار بحلول عام ٢٠١٢. وقد دأبت اليابان على العمل بثبات للوفاء بهذين الالتزامين؛ والحقيقة هي أنها أوفت فعلياً بالتزامها الاستثماري وتجاوزته، لأنّ استثماراتنا في أفريقيا تزايدت حقاً بمقدار ثلاثة أمثالها بدل الضعفين.

وفي الشهر المنصرم، اعتمدت الجمعية العامّة القرار ٢٩٣/٦٦ بشأن آلية رصدٍ لاستعراض الالتزامات التي تمَّ التعهُّد بها حيال تنمية أفريقيا، والتي أكَّدت أهمية المتابعة المتعلقة بالالتزامات المقدَّمة تجاه التنمية في أفريقيا. وقد استحدثت اليابان من خلال عملية التيكاد آلية نعقد بموجبها اجتماعات متابعة وزارية سنوية، لنرصد عن كثب تقدُّم الالتزامات التي تمَّ التعهُّد بها في التيكاد الرابع. وهذا جهد ريادي يرمي إلى تحسين المساءلة، ونحن مستعدون لكي نتشاطر خبرتنا بشأنه.

ومن ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ستنظِّم اليابان، ومعها الأمم المتحدة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، التيكاد الخامس في يوكوهاما، احتفاءً بالذكرى السنوية العشرين لعملية التيكاد، التي تتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية. ونحن الآن في طور الإعداد للتيكاد الخامس، الذي يشمل اجتماعاً لكبار الموظَّفين في واغادوغو، ببوركينا فاسو، من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، واجتماعاً تحضيرياً وزارياً في أديس أبابا، بإثيوبيا، في مطلع السنة المقبلة.

وفي التيكاد الخامس، نأمل أن نعزِّز كلتا ملكية البلدان الأفريقية والشراكة مع الشركاء في التنمية. كما أننا ننظر في السُبُل التي يمكن بها أن يشارك في هذه العملية المجتمع المدني والقطاع الخاص، اللذان تُعتبَر مشاركتهما أساسية لتنمية أفريقيا المطَّردة ذاتيا والطويلة الأجل. وتدعو اليابان إلى مشاركة رؤساء الدول الأفريقيين وإلى التعاون مع الشركاء في التنمية، كما فعلنا في كل الاجتماعات السابقة للتيكاد.

وأودأن أختم بياني بإعادة التأكيد على التزام اليابان الثابت والطويل الأجل بالتنمية الأفريقية.

السيد الجراندي (تونس): أودّ في البداية أن أتوجَّه بالتحية إلى سعادة السيد ماجد عبد العزيز، إثْر تعيينه مستشاراً خاصاً للأمين العام لشؤون أفريقيا. إنَّ حضوره معنا اليوم، بل في كل المناسبات التي تكون فيها أفريقيا موضع نقاش، دليل على مدى الجدّية والاهتمام اللذين ستحظى بهما قارّتنا من الأمانة العامة.

(تكلم بالفرنسية)

كما أودّ أن أشكر الأمين العام على تقريريه المتعلقَّين بالبنود المدرجة في جدول أعمال اليوم (A/67/205 و A/67/204)، اللذين لا يُبرزان فحسب جهود أفريقيا للخروج من التخلّف، لكنهما يكشفان أيضاً الفجوات والقيود التي لا تزال قائمة في مجالات منها المجال الأساسي للدعم الدولي.

إنَّ العالم كله يدرك اليوم أنَّ أفريقيا قد أحرزت تقدُّماً بارزاً في مجالات مختلفة، في السنوات العشر الأولى من وجود البرنامج الإنمائي الطموح المعروف بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد). وتقرير الأمين العام يمكّننا من تعقُّب هذا التقدُّم من خلال المكوِّنات المختلفة لبرنامج النيباد لتطوير البنية التحتية في أفريقيا، في مجالات الطاقة والنقل والمياه والمرافق الصحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي سياق التعافي العالمي الحالي الهشِّ والملتبِس، يستدعي تنفيذ النيباد وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في القارة تصميماً وقيادة ثابتَين من جانب أفريقيا وشركائها في التنمية، بغية ضمان الوفاء بالالتزامات في موعدها إذا أريد لتلك الأهداف الإنمائية أن تتحقَّق. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلادي أهمية وضع آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة موضع التنفيذ، لضمان المتابعة الكافية لجميع الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا.

إنَّ تعزيز السلام والتنمية الدائمَين في أفريقيا يستلزم عملاً مطَّرداً ومحدداً وموحَّداً، من جانب المجتمع الدولي الذي يعالج الأسباب الجذرية للتخلُّف والنزاع في القارة، بهدف تهيئة أجواء مؤاتية للاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام في أفريقيا. وهنا، ينبغي لي أن أؤكِّد قلق أفريقيا حيال ظاهرة محددة تشكِّل مصدراً رئيسياً للتوتُّر الاجتماعي والفقر في أفريقيا – هي بطالة الشباب. ففي أفريقيا، حيث أكثر من ٦٠ في المائة من السكان دون سنِّ الخامسة والعشرين، تشكِّل بطالة الشباب اليوم تهديداً خطيراً للبلدان الأفريقية نفسها وللمجتمع الدولي على السواء، نظراً للاضطرابات والمضاعفات التي أنتجتها في مجتمعاتنا.

لذا، ينبغي للشركاء في التنمية أن يُضاعفوا جهودهم بنهج شامل لمساعدة أفريقيا على معالجة الأسباب الكامنة وراء التوتُّر في القارة، التي تشمل انعدام الأمن الغذائي، ومسائل الديون، والتصحُّر، وتغيُّر المناخ وحالات نقص المياه، إلى جانب البطالة. فتيسير قدرة لناس على الانتقال من مكان إلى آخر، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز المعونة الإنمائية الرسمية، وتشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، بغية استنباط المنفعة من المعاملة التفضيلية، إجراءات أساسية للمساهمة في بناء التنمية والسلام الدائم في أفريقيا.

إنَّ عدداً من البلدان الأفريقية، مثل تونس ومصر وليبيا، قد أجرت إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة في أعقاب ثورات تاريخية ضدَّ عقود من الدكتاتورية والفساد وسوء الإدارة التي تحمَّلتها. ويعود الآن إلى نظام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وجميع شركائنا تعزيز دعمهم لبلداننا، في سعينا للانتقال إلى الديمقراطية وإعادة الإعمار الوطني.

وختاماً، وبالاستناد إلى قناعتنا الراسخة بأنَّ مصيرنا مشترَك، وأنَّ التعاون والتضامن بين الدول الأفريقية أساسي، فإنَّ تونس مصمِّمة على العمل مع شركائنا في القارة، لجعْل أفريقيا منطقة للشراكة النشيطة، ولتهيئة الظروف اللازمة للسلام الدائم والتنمية.

والمهمة ذات الأولوية لجميع ذوي المصالح المهتمين تتمثل الآن في الوفاء بالتزاماتهم نحو أفريقيا.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): إن البلدان الأفريقية إذ تواجه أثر الأزمة الاقتصادية الدولية في السنوات الأخيرة، تقوم بجهود مستقلة ومتواصلة لتعزيز عملية الدمج، وتعزيز التعاون الدولي، والإبقاء على الزخم الثابت للاستقرار

والتنمية، وقد خطت خطوات واسعة كبيرة في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإنشاء وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للاتحاد الأفريقي في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عزز من تنفيذ مشاريع في هذه المجالات الرئيسية من قبيل الهياكل الأساسية، والزراعة، والأمن الغذائي، والرعاية الصحية وعززت من الاستمرار والتنسيق في الجهود الإنمائية التي تقوم بها البلدان الأفريقية. وقد شجعنا ما حققته أفريقيا من منجزات وثقتنا الكاملة بالقارة.

أما وقد قلت ذلك، فلا بد للمرء أيضا من أن يسلم بالتحديات التي تواجهها أفريقيا. فالاقتصاد العالمي ما برح يتسم بالتباطؤ نتيجة استمرار الأزمة المالية. ولا يزال معدل النمو في أفريقيا بشكل عام دون المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة وهو ٦,٥ في المائة، وهذا لا يكفي لتخفيض حدة الفقر إلى درجة كبيرة. وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا قد ازدادت إلى حد ما منذ عام ٢٠٠٤، فإنها لا تزال أقل بكثير مما تم التعهد به. إن الأزمة المالية الدولية وأزمة الديون السيادية في أوروبا قد أدت إلى ضغوط على استدامة ديون أفريقيا في الأجل الطويل، وتخفيض في الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا وتدهور في البيئة التجارية الأفريقية. وقد فاقم من الأزمة استمرار الصراعات المحلية في بعض أجزاء من أفريقيا والأزمة الإنسانية. إن أفريقيا، ولا سيما أفريقيا جنوب الصحراء تواجه تحديات هائلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المقرر.

في العقد الثاني من الشراكة الجديدة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل اهتمامه المتزايد بأفريقيا وأن يزيد من المساهمات التي يقدمها إليها، وأن يعمل على تعزيز درجة أكبر من التقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة لتوطيد الاستقرار والازدهار في أفريقيا. وفي ذلك السياق، تود الصين أن تطرح المقترحات التالية.

أولا، فيما يتعلق بتعزيز الشراكات الإنمائية، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تظهر درجة أكبر من الإرادة السياسية وأن تفي بصورة كاملة بمساعداتها والتزاماتها بتخفيض ديون أفريقيا في موعد مبكر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتوسيع نطاق المساعدة المقدمة إلى أفريقيا وزيادة المساعدة المقدمة للتجارة، والتشجيع على الانتهاء في وقت مبكر من جولة الدوحة المتعلقة بالمفاوضات التجارية بغية تحسين البيئة التجارية في البلدان الأفريقية. وينبغي تنفيذ القرار ٢٩٣/٦٦ تنفيذا كاملا ليتسنى تعزيز آلية رصد استعراض الالتزامات التي قُطعت من أجل تنمية أفريقيا.

في السنوات الأخيرة، شهد التعاون بين بلدان الجنوب تطورا سريعا، مما أعطى دعما قويا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. ونؤيد الجهود الرامية إلى تسخير إمكانية التعاون بين بلدان الجنوب والاستفادة من مزايا ذلك النوع من التعاون للمساهمة على نحو أكثر في تنفيذ الشراكة الجديدة. ومهما يكن من أمر، فإن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب بل إنه مكمل له.

ثانيا، فيما يتعلق بزيادة دعم الأمم المتحدة لأفريقيا، فقد شهدت السنوات الأخيرة تقدما في المبادرات الوطنية لدعم ومساعدة أفريقيا التي تتخذها الأمم المتحدة. ولا بد من الاستمرار في إعطاء أولوية للاحتياجات الإنمائية الخاصة بأفريقيا لضمان أن تكون أولويات وكالات الأمم المتحدة متماشية مع أولويات مجالات الشراكة الجديدة. ولدى تنفيذ برنامج التنمية ما بعد عام ٢٠١٥ وإجراءات المتابعة لتنفيذ الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) ينبغي أيضا إيلاء اعتبارا خاص لاحتياجات أفريقيا.

ثالثا، فيما يتعلق بالملكية الأفريقية لبرنامج تنميتها، قامت البلدان الأفريقية في الآونة الأخيرة ببذل جهود جبارة وحققت نتائج هامة في الإصلاحات الاقتصادية، وحسم الصراعات وبناء القدرات في الحكم. وأفريقيا قادرة تماما على إدارة برنامج التنمية الخاص بها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم الحقائق الأفريقية وإرادة البلدان الأفريقية، ودعم جهودها المستقلة من أجل الإمساك بزمام أمورها، وكذلك إزالة الشروط المرتبطة بتقديم المساعدة وتحسين إمكانية التنبؤ بالمساعدة وشفافيتها.

طيلة السنوات الست التي مرت منذ إنشاء الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الصين وأفريقيا، ما فتئت الصين تعمق من علاقاتها مع البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي. وقدمت الصين دعما فعالا من أجل تكامل أفريقيا ولا تزال تزيد من دعمها للشراكة الجديدة. ومن الجدير بالذكر أن المساعدة التي قدمتها الصين إلى أفريقيا في السنوات الثلاث الماضية قد زادت تقريبا إلى الضعف وتعمل على زيادة توجيه تلك المساعدة إلى مجالات من قبيل تحسين حياة الناس، وتخفيض حدة الفقر، ومنع وقوع الكوارث والتخفيف من أثرها وبناء القدرات. لقد قمنا في أفريقيا بتشييد مدارس ومستشفيات جديدة وقمنا بشق طرق وبناء جسور ونفذنا مشاريع إمدادات المياه. وأوفت الصين بالتزامها بتقديم ١٥ بليون دولار على شكل قروض تساهلية إلى أفريقيا. وباستدامة الجهود الرامية إلى توسيع نطاق التجارة المقترن بالاستثمار في أفريقيا، ما برحت الصين لسنوات ثلاث متتالية أكبر شريك تجاري لأفريقيا. وزادت صادرات أفريقيا إلى الصين بهامش واسع وتضاعفت في السنوات الثلاث الماضية. وقد تجاوزت استثمارات الصين المباشرة في أفريقيا ١٥ بليون دولار في آجال تراكمية مع مشاريع استثمارية تشمل ٥٠ بلدا أفريقيا.

في المؤتمر الوزاري الخامس لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، المعقود في بيجين في تموز/يوليه، أعلن الرئيس هو جين تاو عن اتخاذ تدابير في عدة مجالات ذات أولوية مفادها أن حكومة الصين سوف تتخذ في السنوات الثلاث المقبلة خطوات لدعم السلام والتنمية في أفريقيا. وستقدم الصين ٢٠ بليون دولار على شكل ائتمان مفتوح للبلدان الأفريقية لمساعدتها في تطوير الهياكل الأساسية، والزراعة، والصناعة التحويلية والأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسوف تعمل الصين على بناء المزيد من مراكز التكنولوجيا الزراعية كلما اقتضت الحاجة ذلك بغية مساعدة البلدان الأفريقية في زيادة قدرتها الانتاجية. وسوف تساعد الصين البلدان الأفريقية في تحسين بناء القدرات لديها في الهياكل الأساسية للأرصاد الجوية وحماية الحراجة وإدارتها. وسوف تواصل الصين القيام بأعمال حفر الآبار ومشاريع إمداد المياه في أفريقيا لتوفير الماء الآمن للشرب للشعوب الأفريقية. وسوف تشجع الصين على إنشاء شركات صينية ومؤسسات مالية صينية للمشاركة في تطوير الهياكل الأساسية عبر الوطنية وعبر الإقليمية في أفريقيا. وسوف تساعد الصين البلدان الأفريقية على تحديث مرافق الجمارك وأجهزة فحص السلع لديها لتعزيز تيسير التجارة داخل المنطقة. وعلاوة على ذلك، سوف تطلق الصين العنان لمبادرة بشأن الشراكة التعاونية بين الصين وأفريقيا من أجل السلام والأمن، وتعميق التعاون مع الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية في مجال السلم والأمن في أفريقيا، وتقديم الدعم المالي لبعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في أفريقيا، وتطوير القوة الاحتياطية الأفريقية، وتدريب المزيد من الموظفين العاملين في شؤون السلم والأمن وحفظ السلام في الاتحاد الأفريقي.

يتم التعاون بين الصين وأفريقيا حاليا في سياق حقيقة أن الجانبين يواجهان ظروفا مشابهة ويقتسمان رسالة مشتركة

في التنمية. لذلك، فهو تعاون بناء وواعد جدا. والصين لا تربط مساعدتها لأفريقيا بأي شروط سياسية. لقد استفادت الصين وأفريقيا من قوة إحداها الأخرى في تعاونهما بغية اقتسام منجزات التنمية، وهذا التعاون وفر فرصا للجانبين. وستقدم الصين دعما حقيقيا للبلدان الأفريقية وهي تختار طريقها بصورة مستقلة في التنمية، وسوف تقدم مساعدة حقيقية للبلدان الأفريقية لتعزيز قدراتها على التنمية الذاتية. لذلك، ستكون الصين صديقا حميما، وشريكا جيدا وشقيقا طيبا للشعب الأفريقي وإلى الأبد. إن الصين إذ تهتدي بنهج مفتوح وشامل، ستعمل مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية للمساعدة في النهوض بالتنمية والازدهار وتعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): لم تتح لي الفرصة لأهنئكم رسميا، السفير بالي، على انتخاب بلدكم عضوا في مكتب الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. ويسرني كثيرا أن أراكم، سيدي، تتولون رئاسة الجلسة العامة السادسة والعشرين للجمعية. كما أود أن أرحب بصديقنا، السيد ماجد أ.عبد العزيز، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وبالدكتور إبراهم أسان مایاكي، كبير الموظفين التنفيذيين في وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وتشعر السنغال بالامتنان على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الشراكة الجديدة. ويهدف هذا البرنامج الطموح إلى تحرير أفريقيا من قبضة تخلف النمو. وأود أن أعرب عن تقديرنا الصادق للأمين العام الذي قدم من فوره تقريريه المتسمين بالجودة العالية (A/67/205 و A/67/204)، مع توصياتهما الهامة والبناءة من أجل إعادة الإعمار الاجتماعي – الاقتصادي للقارة الأفريقية.

وتستند المبادرة القارية للشراكة الجديدة إلى ثقافة أصلية للتنمية. وفي الوقت نفسه، فإنها تجسد نهجا جديدا نحو طابع واتجاه أفضل نوع من الشراكة التي ينبغي أن تقيمها أفريقيا مع بقية العالم. ولذلك يحظى تنفيذ هذا البرنامج باهتمام كبير في أفريقيا، التي تتحمل المسؤولية الأولية عن التنمية الخاصة بها. ولكنه أيضا يتطلب إجراءات ملموسة يتخذها سائر المجتمع الدولي.

وعلى نحو ما شدد عليه كثيرا الأمين العام في تقريره، من الواضح اليوم أن أفريقيا بعد ١١ عاما من وجود الشراكة الجديدة أحرزت تقدما كبيرا في عدد من المجالات، لا سيما فيما يتعلق بإخماد بؤر التوتر الساخنة واستعادة النمو الاقتصادي والحكم الرشيد والديمقراطية، فضلا عن تعزيز حقوق الإنسان وتمكين المرأة. ومع ذلك، لنتفق على انه بالرغم من الأدلة المشجعة التي أشار إليها الأمين العام، لا يزال التقدم بطئا، ولا تزال صعوبات كبيرة تلقى بظلالها على مستقبل قارتنا. والواقع أن الصورة قاتمة في العديد من المجالات الأخرى، وأدى إلى تفاقمها الأزمات الاقتصادية وأزمة الغذاء والطاقة والأزمة البيئية التي حصلت مؤخرا، وعطلت تقدمها الصعوبات التي تستعصي على الحل، مما وضعها في مفترق طرق في سعيها لتحقيق التنمية.

ويشكل ارتفاع معدلات الفقر والإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) والملاريا والسل ومعدل وفيات الأطفال تحديات تنذر بالمزيد من الخطر. وبالرغم من معدلات النمو المرضية، لا يزال الفقر المزمن يلقي بعبء ثقيل على كاهل أفريقيا. ويضاف إلى هذه المشاكل المتكررة طائفة العوامل الأخرى المألوفة التي لا تزال تعطل المناقشة الدولية بشأن التنمية، بما في ذلك مستويات المجاعة وتخلف النمو؛ والإعانات الزراعية، التي تعيق حرية التجارة بدرجة كبيرة؛ وعبء للديون لا يمكن احتماله،

وأزمة الطاقة مع أضرارها التبعية، مثل التقلبات غير المؤاتية والعشوائية لأسعار النفط. وفي الوقت نفسه، لا يزال نمو الاستثمارات يكمن في صميم شواغل القارة باعتباره عنصرا رئيسيا للإستراتيجية الرامية إلى حفز النمو الاقتصادي المستمر وإنشاء اقتصاد حقيقي قادر على المنافسة.

ومن الواضح أن أفريقيا ستجد أن تحقيق التنمية من الصعوبة بمكان ما لم يوضع حد لتلك القيود التي لا تحصى. وفي السياق نفسه، تؤثر تهديدات خطيرة على استقرار القارة التي تعاني بشكل متزايد من الإرهاب الدولي والأصولية الدينية والتعصب الأعمى والجماعات الخارجة عن نطاق السيطرة. وفي ذلك الصدد، فان ما يلزم هو إبداء المجتمع الدولي إرادة سياسية قوية على إيجاد حلول دائمة للتراعات، التي تعيق جهود التنمية في القارة وتبطئها.

وحان الوقت للترحيب بالقرار ٢٠٧١ (٢٠١٢)، الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وشجع المجلس فيه القارة على تحمل مسؤولياتها وأعلن استعداده لمواصلة النظر في طلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التدخل لمعالجة الحالة المنذرة بالخطر في مالي. والسنغال تدين بشدة احتلال نصف ارض مالي، ونود أن نؤكد مجددا على استمرار دعمنا للبلد الشقيق في هذه المرحلة الحساسة للغاية لاستعادة سلامة أراضيه وانطلاقه نحو تحقيق الازدهار والتفاهم وإحراز التقدم. وفي حين ترفض السنغال رفضا كاملا تقسيم ذلك البلد، فإنها تود أن تعرب عن تأييدها لخطة السلام التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونحن ملتزمون بضمان تحقيق النجاح الكامل للخطة.

ويتخذ بلدي الموقف نفسه في ما يتعلق بضرورة إبداء التضامن لإعادة الاستقرار في ليبيا والصومال ودار فور وغينيا – بيساو. والواقع، انه بوفاء المجتمع الدولي بوعوده وتمويل الجهود سيتمكن حقا من مساعدة أفريقيا على تخليص نفسها من الأزمات الاقتصادية والمالية والبيئية وأزمتي الغذاء والطاقة. وعلاوة على ذلك، تتطلب أفريقيا إقامة شراكة حقيقية وصادقة وعادلة ومنصفة لكي تصبح في نهاية المطاف القارة التي تحقق النمو العالمي، باعتبار ذلك مهمتها.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، تشيد تايلند بالأمين العام على تقريره الشامل، الوارد في الوثيقة A/67/204، الذي سييسر تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويكتسي تحقيق السلام والتنمية في أفريقيا أهمية ليس لأشقائنا وشقيقاتنا الأفارقة وحدهم، بل لنا جميعا. فأفريقيا موطن أكثر من ربع أسرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويزيد إجمالي سكانها على بليون نسمة، أو سدس سكان العالم. ولذلك من مسؤوليتنا المشتركة تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في أفريقيا. وكما يقول الأمين العام على نحو صائب في تقريره، ”ينبغي للبلدان الأفريقية والمجتمع الدولي ... تعزيز شراكتهما من أجل التنمية على أساس من المسؤولية والمساءلة المتبادلتين“ (A/67/204، الموجز).

وأسهمت الشراكة الجديدة، بالترافق مع المبادرات الإقليمية الأخرى، في إحراز تقدم ملحوظ في تحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في المنطقة خلال العقد الماضي. ومع ذلك، لا تزال أفريقيا تواجه عددا من الأزمات تتراوح من التراع السياسي إلى التباطؤ الاقتصادي، ومن الأنشطة الإرهابية والإجرامية إلى الجفاف والمجاعة. وعلى البلدان الأفريقية والمجتمع الدول معا أن يضمنا ألا تعكس تلك التحديات اتجاه النجاح والتقدم اللذين أحرزا حتى الآن.

ومن المهام العاجلة للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان الأفريقية في تعزيز آفاق بلوغها الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتنفيذ الناجح للأولويات القطاعية للشراكة الجديدة الرامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي العادل

الذي سيمكن القارة من الاندماج بصورة أفضل في الاقتصاد العالمي. كما لا بد أن يكون من أولوياتنا تعزيز قدرات أفريقيا على مواجهة التحديات العالمية المستمرة والناشئة، سواء كانت الأمن الغذائي أو تغير المناخ أو الكوارث أو الأوبئة.

وفي حين تسعى تايلند لتحقيق التنمية المرتكزة على الإنسان، فإنها ترى انه لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة إلا من خلال تنمية رأس المال البشري. ولذلك، فإن

شراكاتنا الإنمائية مع البلدان الأفريقية تركز بالدرجة الأولى على تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات من الميادين المختلفة من خلال التعاون الثنائي والثلاثي والمتعدد الأطراف.

ونأمل أن تكون تجربة تايلند وخبرتها في مجالات الزراعة والصحة العامة والتعليم ذات قيمة لأفريقيا.

فالسكان الأصحاء شرط أساسي للتنمية المستدامة. وتايلند تدعم جهود أفريقيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض. وقد أيدت تايلند القرار ١٨٠/٦٢، ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا“ واشتركت في تقديمه، وهو القرار الذي يركز بوجه خاص على إتاحة إمكانية استفادة الجميع على قدم المساواة من العلاج والدواء دون تمييز. وأيدنا أيضا إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وهو مكرس لمساعدة البلدان النامية في القضاء على هذه الأمراض الفتاكة.

وكما تعلمت تايلند من التجربة الصعبة، لا يوجد حل واحد يناسب الجميع، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتنمية. ولذلك، فإننا ننفذ برامج تنمية مصممة خصيصا لتلبية احتياجات فرادى البلدان في بوروندي والسنغال والسودان ومدغشقر وموزامبيق. وعلاوة على ذلك، فقد أقمنا أيضا شراكة مع ليسوتو لتنفيذ مشروع للتنمية الزراعية واقتصاد الاكتفاء، تمشيا مع فلسفة جلالة ملك تايلند القائمة على اقتصاد الاكتفاء، والتي تُقدر الحلول المستدامة منخفضة التكلفة التي تتلاءم مع كل حالة. وسنواصل دعمنا بروح الشراكة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن التعاون الثلاثي مع وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وذلك عن طريق المركز الدولي للتجارة والتنمية الذي يتخذ من بانكوك مقرا له.

وتعتقد تايلند أنه لا يمكن أبدا تحقيق التنمية المستدامة من دون السلام والأمن الدائمين. وكما أكد رئيس وزراء بلدي خلال المناقشة العامة في الشهر الماضي (أنظر A/67/PV.14)، فإن من الضروري البحث عن حلول مبتكرة والتفكير بطريقة جديدة. ووفقا لتقرير الأمين العام (A/67/205)، فقد شهد العام الماضي انعدام النمو في شمال أفريقيا بسبب الاضطرابات السياسية. كما أدت الصراعات إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين وتوسع الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. وفي التصدي لتلك القضايا، تقوم الأمم المتحدة بدور حاسم يستحق الثناء.

وتايلند، من جانبها، تسهم في الجهود الجماعية لتحقيق السلام والأمن من خلال مشاركتنا في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ومجموعات عمل مكافحة القرصنة في خليج عدن هي مجال آخر لإسهامنا، حيث نوفر مراكب دوريات بحرية. وسنواصل العمل مع أفريقيا والمجتمع الدولي بروح التضامن لصون السلام والأمن.

وتايلند تتفق مع الأمين العام، الذي يؤكد في نفس التقرير على ضرورة فهم ومعالجة احتياجات الفئات المتنوعة. فالتنوع، إذا لم تجر إدارته بشكل جيد، يمكن أن يصبح مصدرا للصراع وعدم الاستقرار وأن يعوق التنمية في نهاية المطاف. غير أنه عند

إدارة التنوع بشكل جيد، يمكن أن تصبح الوحدة في التنوع مصدرا ثريا للقوة، كما تعلمنا نحن في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتايلند تثني على الدور القيادي للاتحاد الأفريقي في المساهمة على نحو مماثل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، لا سيما في التصدي للطائفة المتنوعة من التحديات التي تواجه القارة.

وأخيراً، فإن تايلند، بوصفها بلدا ناميا مر بعقود من التجربة والخطأ، تضع الآن التنمية المستدامة في صلب جدول أعمالها الوطني. وبوصفنا عضوا في المجتمع الدولي، سنواصل القيام بدورنا في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. ونتطلع إلى تبادل المزيد من خبراتنا وأفضل ممارساتنا في مختلف مجالات التنمية مع إخواننا وأخواتنا الأفارقة، فلربما تصبح قارتانا أكثر قربا على نحو مطرد من خلال التعاون على الرغم من تباعدهما جغرافيا.

السيد نونيث موسكيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تولي كوبا أقصى أهمية لموضوع مناقشة اليوم. فأفريقيا، وهي قارة غنية إلى حد كبير، لا تزال تواجه عقبات غير مقبولة أمام التنمية. والإعلانات البلاغية عن دعم القارة يعقبها الواقع المحزن المتمثل، كمثال واحد فقط، في أن البلدان الأفريقية يجب أن تهدر مواردها في دفع مبالغ للديون الخارجية تعادل خمسة أضعاف ما يمكنها إنفاقه على برامج التنمية الاجتماعية. والشركات المتعددة الجنسيات القوية تقاتل من أجل السيطرة على الموارد المعدنية في أفريقيا، في حين أن البلدان القوية، مع استثناءات قليلة، تنكث بوعودها المتواضعة بالفعل للمساعدة الرسمية وتواصل بإصرار اتباع ممارسات تجارية غير عادلة تعوق تنمية الدول الأفريقية.

وللتعامل مع مشاكل أفريقيا، يتعين علينا التخلص من عقلية تحقيق الربح أيا كان الثمن والتي تُبقي على النظام الاقتصادي العالمي غير العادل الذي يخضع له العالم. وستواصل كوبا دعم الاتحاد الأفريقي وجميع آليات التعاون الإقليمي في جهودها الرامية إلى إيجاد حلول أفريقية للتحديات الأفريقية وستواصل الدعوة إلى احترام مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشئون الداخلية للبلدان الأفريقية. ونأمل أن تعالج الجمعية العامة في سياق مناقشتها للقضايا الأفريقية الأسباب الجوهرية الحقيقية للتحديات التي تواجه القارة، والناتجة عن عقود من النهب الاستعماري والتدابير الليبرالية الجديدة التي تؤدي فحسب إلى تعميق الحرمان الاقتصادي، بل وإلى إفلاس العديد من البلدان الأفريقية. وفي هذا السياق، نؤكد مجددا دعمنا للقرار ٦٦/٢٩٣، الذي يدعو إلى إنشاء آلية رصد لاستعراض الالتزامات المقطوعة نحو تنمية أفريقيا.

ويشكل السعي من أجل الاستقلال وتراثنا الأفريقي جزءا لا يتجزأ من نسيج الأمة الكوبية وهويتنا الوطنية. ونفخر بالقول إن أبناء الشعب الكوبي هم ورثة مباشرون لبسالة وشجاعة أفريقيا وثقافتها للمقاومة، وأنهم كافحوا العقبات مكافحة بطولية عبر القرون. وخلال الفترة الاستعمارية، نُقل أكثر من ١,٥ مليون من الرقيق، أساسا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلى كوبا للعمل بالسخرة في مزارع قصب السكر وفي أعمال أخرى مماثلة.

وبفضل الموقف الأممي القوي للثورة الكوبية وقفنا دائما إلى جانب أفريقيا، من دعمنا غير المشروط لحروب الاستقلال في مكافحة الاستعمار إلى مشاريعنا التعاونية المختلفة والعديدة والتي تنهض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة. وقد حارب أكثر من ٠٠٠ ١٣٨ جندي وضابط كوبي بكل نكران للذات دفاعا عن سلامة وسيادة البلدان الأفريقية الشقيقة لما يقرب من ثلاثة عقود. وكما قلنا من قبل، فإن الأشياء الوحيدة التي خرجنا بها من أفريقيا هي رفات أبطالنا الذين سقطوا والفخر بمعرفة أننا أدينا الواجب بشرف.

في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا يزال بلدنا يسهم برأسماله البشري وتجاربه، في أعمال التعاون مع بلدان أفريقيا. وإشارة مني إلى أكثر الأمثلة أهمية، فإنني أذكر أن ثمة أكثر من ٢ ٠٠٠ أفريقي يتابعون دراسات مهنية بمنح دراسية من جامعات كوبية، بما في ذلك أولئك المتخصصين في العلوم الطبية. ويقدم ما يزيد عن ٥ ٠٠٠ كوبي خدمات في ٣٤ دولة أفريقية بهدف تشجيع التنمية في مجالات متنوعة مثل الصحة العامة والتعليم، والزراعة، والرياضة، والبناء ومجالات أخرى. واستعاد ما يزيد عن ٢٧ ٠٠٠ مريض أفريقي بصرهم، من خلال برنامج عملية ''المعجزة''.

ووقفت أفريقيا، من جانبها، على الدوام إلى جانب كوبا. على مدى أكثر من ٥٠ عاماً من الحصار الاقتصادي و التجاري والمالي المفروض على بلدي، ووحدت حكومات وشعوب أفريقيا صفوفها في ٢٠ مناسبة، لمخاطبة الجمعية العامة، مطالبة بحق الشعب الكوبي في تقرير مصيره.

تدافع كوبا عن إقامة نظام عالمي أكثر عدالة وإنصافا. ونحن لا نسعى لمحاباة أفريقيا، بل فقط إلى تكافؤ الفرص. ويتمثل كل ما هو مطلوب من أفريقيا وباقي البلدان النامية معالجته، بدون عراقيل كبيرة، في تحديات العمل من أجل تحقيق رفاه شعوبنا.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بالسيد إبراهيم أساني مایاكي، الرئيس التنفيذي لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واغتنام الفرصة لتهنئة السيد ماجد عبد العزيز مرة أخرى على تعيينه مستشارا خاصا للأمين العام معنيا بأفريقيا،

وتأتي المناقشة بشأن أفريقيا هذا العام، في وقت يشهد أزمة اقتصادية ومالية مستمرة، شعرت أفريقيا بوطأتها أكثر من أي مكان آخر. ورغم قدر معين من الأخبار الإيجابية، بشأن تعافي النمو الاقتصادي، من المهم الإحاطة علما بالمشاكل والتحديات والمسائل التي تواجهها البلدان الأفريقية. وينبغي أن نشير أيضا إلى السياسات المنفذة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تهدف بالأساس إلى المساعدة على بناء مركز استقطاب عالمي للنمو، وفقا لتطلعات أفريقيا الإنمائية.

وفي إطار تكريس الشراكة باعتبارها آلية توفر إطارا مرجعيا لإقامة الشراكات بين أفريقيا وبقية العالم، اختار المجتمع الدولي نهجا جديدا للتعاون والتنمية مع أفريقيا. إن مسار التنمية الذي حددته الشراكة لأفريقيا، أمر بالغ الأهمية، وذلك بفضل إطلاقه العنان لمبدأي الملكية والشراكة، اللذين يقعان في صلب المبادرة الأفريقية. ولا يزال تنفيذ الشراكة يقوم على قيادة واضحة تهدف إلى تحويل مثل ورؤى مؤسسي الشراكة إلى إجراءات وحقائق سياسية، مع هدف نهائي يتمثل في بلوغ الحوكمة السياسية والاقتصادية الرشيدة، من خلال تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، ولكن أيضا من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويشكل إنشاء وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مؤخرا، برئاسة السيد مياكي، وإدماجها في هيكل الاتحاد الأفريقي، تغيرا نوعيا يسمح للشراكة بتنفيذ مشاريع وبرامج هيكلية على المستوى الإقليمي وعلى مستوى القارة بأكملها. وإلى جانب حشد الزخم لتنفيذ مثل هذه المشاريع والبرامج، فإن الوكالة في وضع يمكنها من تشجيع شركائنا في التنمية على احترام التزاماتهم بدعم تنفيذ الشراكة الجديدة. وفي ذلك السياق، ترحب الجزائر باعتماد الجمعية العامة القرار ٢٩٣/٦٦، بشأن إنشاء آلية لرصد الالتزامات التي جرى التعهد بها فيما يتعلق بالتنمية في أفريقيا. ويتعين أن توفر تلك الآلية الجديدة التي مدتها سنتان، إطارا قادرا على تقييم تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها مختلف الأطراف، من أجل المساعدة على تعزيز التعاون والشراكة.

وإدراكا من الشراكة الجديدة لمدى أهمية الحوكمة السياسية الرشيدة، فيما يخص التنمية الاقتصادية للقارة، أدخلت في إستراتيجيتها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي تشكل أداة طوعية لتعزيز وتوطيد قيم الديمقراطية واحترام سيادة القانون، وتعزيز السلم الاجتماعي و النمو المستدام. وواصلت الآلية، التي سيُحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائها في عام ٢٠١٣، تعزيز مكانتها باعتبارها أداة لتعزيز الحوكمة الرشيدة في أفريقيا، مع انضمام أكثر من ٣٠ دولة إليها، منها ١٤ بلدا أجرى اختبارات التقييم الذاتي.

وقدمت الجزائر، و هي دولة عضو مؤسس في الآلية، من جانبها، في عام ٢٠١٢، تقريرها للمرحلة الثانية، بشأن تنفيذ برنامج عملها الوطني بخصوص الحوكمة. ويشهد ذلك التقرير على تصميمنا ورغبتنا المستمرة في تعزيز مشاركة المجتمع المدني فيما يخص تحقيق التنمية المستدامة التي تعكس تطلعات الأجيال الحالية، والحفاظ على تطلعات الأجيال اللاحقة. وقد أعد هذا التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج العمل في وقت تجري فيه الجزائر سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة، التي أعلن عنها رئيس الجمهورية في نيسان/أبريل ٢٠١١.

ستركز الجهود المبذولة في إطار الشراكة الجديدة خلال العقد المقبل، على تنسيق السياسات القطاعية، وتعزيز السياسات الاقتصادية المشتركة على المستويين الإقليمي والقاري. وستستفيد القطاعات الرئيسية، مثل الزراعة والبيئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصا البنية التحتية الأساسية، من قدر أكبر من الاهتمام الآن.

كما تحتل الزراعة مكانة رئيسية في التنمية في أفريقيا. في الواقع، وبغية ضمان الأمن الغذائي، أحرزت البلدان الأفريقية تقدما كبيرا، بهدف تخصيص ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية للتنمية الزراعية، وتجاوز هدف معدل نمو نسبته ٦ في المائة للقطاع الزراعي. ويلتزم الآن ثلاثون بلدا بهذا البرنامج، ووضع ٢١ منها خطة استثمار وطنية للزراعة.

وعلاوة على ذلك، تدرك أفريقيا بوضوح بأن أساس عمليتها التكاملية يكمن في تنمية البنية التحتية الإقليمية ودون الإقليمية. والاهتمام المتزايد من جانب القادة الأفارقة بتطوير قطاع البنية التحتية المحوري وبنائه، ناجم بشكل واضح عن الأولوية المطلقة التي يحظى بها في مختلف الخطط والبرامج، المنفذة في إطار الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة. ولذلك، ترحب الجزائر باعتماد رؤساء دول أفريقيا في كانون الثاني/يناير، برنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا، الذي يشمل أربعة مجالات للعمل على الصعيدين الإقليمي والقاري وهي: الطاقة والموارد المائية العابرة للحدود والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإلى جانب أثر هذا البرنامج الاجتماعي، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحسين قدرة أفريقيا على جذب الاستثمار بين البلدان الأفريقية والاستثمار الدولي، فإنه سيمكننا من رأب فجوة التخلف التي تكلف أفريقيا نقطتين مئويتين من النمو سنويا.

إننا مضطرون إلى الاستنتاج بأن دعم المجتمع الدولي لا يزال غير كاف بالنظر إلى التحديات التي تواجهها أفريقيا. وندعوه إلى اعتماد تدابير محددة ترمي إلى تعزيز اقتصادات البلدان النامية، ولا سيما تلك الموجودة في أفريقيا، تشمل مثلا تسهيل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، واحترام الالتزامات الرسمية فيما يخص المساعدات الإنمائية. أكثر من ذلك، ستساعد زيادة أفريقيا مشاركتها فيما يتعلق باتخاذ القرار في مجال الاقتصاد العالمي، على التقليل من تهميش القارة بشكل كبير.

ختاما، تود الجزائر الإعراب عن امتنانها لعدد من شركائنا، بما في ذلك مجموعة الـ ٧٧ والصين، على مساهماتهم والتزاماتهم

التي مكنت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من إحراز التقدم على صعيدي الحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

السيد شنيونغا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود الإعراب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل الكاميرون نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريريه المفيدين عن الموضوعين قيد النظر اليوم (A/67/205 و A/67/204). يسلط تقرير الأمين العام، بشأن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، الضوء على مسائل تطوير البنية التحتية والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خصوصا تكنولوجيا الهواتف، والحكم و الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والالتزام بالمساواة بين الجنسين في أفريقيا،ضمن جملة أمور.

وأود أن أشيد بمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا على تنظيم أسبوع ”أفريقيا والشراكة الجديدة“ المقام في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر هنا في نيويورك. إن المواضيع التي تم تناولها في الأسبوع ، بما في ذلك الجلسة العامة اليوم، ملهمة وحيوية في ذات الوقت.

لقد سبق أن أثيرت كل هذه القضايا الواردة في تقرير الأمين العام، غير أن المهم والجدير بالذكر هو أن الدول الأفريقية قد أحتلت موقعاً قياديا في رسم مسار تنميتها، لا سيما في تطوير البنية التحتية. حدد بلدي، زامبيا، تطوير البنية التحتية كأحد المجالات ذات الأولوية في خطة التنمية الوطنية السادسة للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، وهي تشجيع مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتعجيل بتطوير البنية التحتية، خاصة فيما يتعلق بالطرق. مجال الأولوية الآخر هو التنمية البشرية بالنظر إلى أن الإنسان عاملً من عوامل التنمية ومستفيد أساسيً منها. وتهدف زامبيا إلى تطوير مهارات تلبي الطلب في سوق العمالة.

وفيما يتعلق بالزراعة، فقد خطت زامبيا خطوات كبيرة في السنوات الأخيرة وأحدثت وفرة في إنتاج الحبوب، خاصة الذرة وهي الغلة الرئيسية. بيد أن المكاسب التي تحققت في الإنتاج الزراعي لم تُترجم بعد إلى عملية للحد من الفقر نظراً لعدد من التحديات من بينها عدم كفاية السعة التخزينية، ومحدودية البنية التحتية للطرق الرابطة بين الريف والمراكز الحضرية، مما أدى إلى صعوبة تسويق المحاصيل وتوزيع المدخلات الزراعية.

الزراعة في زامبيا مطرية في الغالب، مما يجعلها عرضه لتأثيرات تغير المناخ. لمجابهة هذا التحدي، فإن الحكومة تستثمر في مجالات المحاصيل المقاومة للجفاف، والري، ونظم الإنذار المبكر، وتدابير التكيف الأخرى. وتقوم الحكومة، علاوة على ذلك بتشجيع القيمة المضافة في قطاع الزراعة بتحفيز تصنيع المنتجات الزراعية.

تنظر زامبيا إلى البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا على أنه يوفر الفرص لتطوير القطاع الزراعي. ونحن كذلك ملتزمون بتخصيص ١٠ في المائة من الميزانية الوطنية، الحد الأدنى المتفق عليه، للزراعة.

وتمشيا مع تقرير الأمين العام، فقد قطعنا خطوات كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما في مجال استخدام الهواتف النقالة. لقد هيأت الحكومة بيئة محفزة للتنمية في هذا القطاع الفرعي، مما أدى إلى استجابة إيجابية من القطاع الخاص. وقد أدى ذلك، من بين أمور، إلى تحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية حتى في المناطق الريفية. غير أن تكلفة المكالمات داخل زامبيا والمنطقة لا تزال عالية..

ويسعدني أن أذكر بأن زامبيا، فيما يتعلق بالحكم، ملتزمة بتعزيز الديمقراطية، ونحن فخورون بأن نذكر أن بلدنا شهد منذ التسعينات انتقالا سلميا للسلطة من حزب حاكم إلى حزب معارض من خلال الانتخابات في مناسبتين، تحديداً في عامي ١٩٩١ و ٢٠١١.

زامبيا ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق المرأة من أجل الحد من أوجه عدم المساواة. وفي هذا الصدد، فقد سنت الحكومة عددا من القوانين، مثل قانون مكافحة العنف على أساس النوع، وقانون مكافحة الاتجار بالبشر. كما أنشأت وزارة لشؤون المرأة وتنمية الطفل لضمان المساواة للمرأة والارتقاء بها.

تمشيا مع ولاية الشراكة الجديدة، تدعو زامبيا وكالة الشراكة الجديدة إلى مواصلة النهوض بالزراعة والأمن الغذائي، والتنمية الإقليمية في مجال التكامل والبنية التحتية والتنمية البشرية والقضايا الشاملة لعدة قطاعات أخرى مثل النوع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبالنسبة لمسألة دحر الملاريا في البلدان النامية، فإن الحكومة تعمل على مدار الساعة لضمان أن تقضي زامبيا على الملاريا قضاءاً تاماً بحلول عام ٢٠٣٠. لقد تحققت مكاسب ملموسة في ميدان مكافحة هذا المرض الوبائي من خلال العمل مع مختلف الشركاء مثل منظمة الصحة العالمية وتحالف القادة الأفارقة ضد الملاريا ومبادرة رؤساء الولايات المتحدة لدحر الملاريا، ضمن جملة أمور. إنني سعيد بأن أذكر أن التدخلات عالية الأثر قد أدت إلى الحد من وفيات الملاريا للأفراد من جميع الأعمار بنسبة ٦٦ في المائة، متجاوزة ً بذلك أهداف دحر الملاريا لعام ٢٠١٠ بنسبة أكثر من ٥٠ في المائة.

وأخيراً، فقد تم تسجيل مؤشرات إيجابية كذلك في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز. يبقى توفر الموارد لمكافحة الوباء أحد تحدياتنا الرئيسية في ظل اقتصاد عالمي متغير ووسط تدني المساهمات المالية من الشركاء المتعاونين. خصصت حكومة زامبيا،من جانبها، في ميزانيتها الوطنية لعام ٢٠١٣ الصادرة الأسبوع الماضي، نسبة ١١,٣ في المائة من إجمالي الميزانية الوطنية للقطاع الصحي، بزيادة قدرها ٤٠ في المائة مقابل ما خصصته العام الماضي. سيستفيد مكون فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز من زيادة المخصصات، وإن كان ذلك على حساب المتطلبات الأخرى التي لها نفس القدر من الأهمية. وفي هذا الصدد، فإن استمرار الحاجة إلى مساعدة الأمم المتحدة والجهات العالمية الأخرى أمر لا مناص منه.

ولذا فإني أود أن أنهي كلمتي بطمأنة الجمعية بشأن التزام زامبيا اللا محدود بهذه البرامج التنموية الهامة، خاصة بالنسبة للقارة الأفريقية.

السيدة أندرسن (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريريه الممتازين لتنويرهما مناقشة اليوم (A/67/205 و A/67/204). هنالك بلا شك بعض العناصر الإيجابية جداً في التقريرين تشهد على النمو والتقدم والمثابرة التي نشهدها في أفريقيا. في الوقت نفسه، هنالك الكثير مما يدعو إلى الانتباه. والخلاصة بصراحة هي:

> ”إن التحسن في أداء إفريقيا برغم نموها، يأتي بشكل ملحوظ دون مستوى ماقبل الأزمة ... وهو غير كاف للحد من الفقر على نحو يذكر“. (A/67/204، الفقرة. ٤٧)

إن أيرلندا مهتمة كل الاهتمام بمجرى الأمور في إفريقيا. كان التركيز الأساسي للمعونة الأيرلندية، ”البرنامج الالأيرلندي للتنمية فيما وراء البحار“، منصبا منذ البداية على أفريقيا. وتوجد الغالبية العظمى من شركائنا فيما يتعلق بالمعونة في أفريقيا، وقد ركزنا دائماً الجزء الأكبر من مواردنا أي ٨٠ في المائة في أفريقيا. وإدراكاً لمدى ووتيرة التغيير في أفريقيا، اعتمدت الحكومة الأيرلندية إستراتيجية معدلة بشأن أفريقيا في العام الماضي. تعمق الإستراتيجية الجديدة وتطور

النهج الذي نتبعه حالياً، مع التأكيد في ذات الوقت على أهمية الترابط المتنامي في مجالي التجارة والاستثمار.

ونظرا لضيق الوقت المتاح لمناقشة اليوم، فإنني سأركز على مجالين فقط من المجالات التي تناولها التقريران المعروضان علينا.

علق المتكلم باسم الاتحاد الأوروبي في وقت سابق على مبادرة دحر الملاريا. أود أن أشير باختصار إلى التقدم الهائل الذي تم إحرازه في العقد الماضي، إلى درجة أن الملاريا الآن أصبحت في تراجع في جميع أنحاء العالم. لم يكن أي من ذلك ممكناً بدون الزيادة التي بلغت ١٥ ضعفاً في التمويل العالمي لجهود السيطرة على الملاريا ، وبدون ابتكار طرق جديدة في معالجة الأمور. كانت أيرلندا من بين الأعضاء المؤسسين للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ، وظلت ملتزمة التزاماً كبيراً على مدى العقد الماضي؛ وقد بلغت مساهماتنا في الصندوق حتى الآن ما يقرب من ١٧٥ مليون دولار.

والتقرير المعروض علينا بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، سواء في تحليله أو توصياته، يسلم تماماً بأهمية الزراعة والغذاء والأمن التغذوي في تنمية أفريقيا. وهذا يتسق بشدة مع أولويات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها أيرلندا. وفي عام ٢٠٠٨، حددنا لأنفسنا هدف تخصيص نسبة ٢٠ في المائة من برنامجنا الإنمائي فيما وراء البحار للقضاء على الجوع. وفي وقت سابق من هذا العام، كان بوسعنا أن نعلن عن تحقيق الهدف.

وأود أن أذكر بعض الأمثلة في أفريقيا. نحن ندعم بقوة برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا، ونقدم الدعم والتمويل في عدد من البلدان الشريكة في هذا المشروع. ونحن من الأعضاء المؤسسين لحركة تحسين مستوى التغذية، التي تضم العديد من الأعضاء الأفارقة. وفي عام ٢٠١١، دشنت الحكومة الأيرلندية صندوق تنمية الإنتاج الزراعي الغذائي في أفريقيا لتقديم الدعم المالي للمبادرات التي تساعد على بناء القدرات في مجال الأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا. وبدأ الصندوق عمله في تنزانيا وكينيا كتجربة رائدة.

والتقرير واضح بشأن التحديات التي تواجه تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا. وأود بصورة خاصة اليوم أن أتناول تلك التحديات في سياق ريفي وزراعي. وكلنا يعرف أن المرأة تعاني عدداً من مواطن الحرمان في الزراعة. فهي تؤدي قسطاً غير متناسب من العمل في المزارع، وحقوقها في تملك الأراضي أضعف وكذلك وصولها إلى المدخلات الزراعية المحسَّنة والخدمات الإرشادية والخدمات المالية. ولكننا نعرف أنه إذا حصلت المرأة على حقوق متساوية وأتيح لها الحصول على الأرض والمدخلات الحيوية الأخرى وكان لها رأي على قدم المساواة في صنع القرارات، يمكنها أن تصبح عامل تغيير قوي. وإشراك النساء المزارعات وتمكينهن يجب أن يكون ركيزة في أي استراتيجية لدعم الإنتاجية الزراعية.

وفي كل مشاركات أيرلندا في أفريقيا، نعطي الأولوية لدعم حق المرأة في تملك الأراضي وحصولها على القروض ومدخلات المزارع المحسنة. وندعم الجهود الرامية لتغيير التوجهات إزاء عبء العمل الزراعي للرجل والمرأة. ونشدد أيضاً على المؤشرات الجنسانية وتصنيف البيانات المتعلقة بالجنسين في المشاريع الزراعية. ونأمل أن يكون للقرارات المهمة التي اتخذتها المحكمة العليا في بوتسوانا في الأسبوع الماضي أصداء عبر القارة من حيث دعم حقوق المرأة في التملك.

إن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من أبرز برامج نيباد الجديرة بالثناء. فمن أجل ضمان المتابعة والمساءلة الفعالة، من الأهمية بمكان أن يستفاد من خطط العمل القُطرية في

الآليات الوطنية للتخطيط وتخصيص الموارد، لا أن تبقى وثائق قائمة بذاتها.

وتقوم أيرلندا بدور نشط في البلدان الشريكة لنا منذ سنوات عديدة لدعم حوكمة أفضل من خلال تقديم المساعدة لوزارات الحكومة والسلطات المحلية والبرلمانات ولجان حقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات الرقابية لبناء المؤسسات. كما نقدم المساعدة في دعم الحوكمة الرشيدة من خلال منظمات المجتمع المدني.

وما زال تحسين نوعية نظم الإدارة المالية يمثل تحدياً كبيراً. ودعماً لذلك، نمول عدداً من المبادرات، مثل المنتدى الأفريقي للإدارة الضريبية، الذي يساعد في بناء القدرة على تحسين نظم جباية الضرائب. وكما جاء في التقرير، فقد أحرز بعض التقدم إذ تضاعفت إيرادات الضرائب بمقدار ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٢.

وينظر إلى إدارة التنوع بحق باعتبارها مسألة تتعلق بالحوكمة الرشيدة. وتقرير الأمين العام المعروض علينا يعالج بشكل مقنع ما يصفها بأنها إحدى المسائل الأكثر إلحاحاً في أفريقيا، ألا وهي إدارة التنوع. وهذا التحدي لا يقتصر على أفريقيا بأي حال من الأحوال. فنحن في أيرلندا، كان لنا في جزيرتنا نصيب من التوترات والآثار الباقية عبر التاريخ – آلام الناس الذين يعتقدون أنهم يقفون في الجانب الخطأ من الحدود. ونعرف كم هو صعب بناء النُّهُج والمؤسسات التي يمكن أن تستوعب كيانات وتطلعات متباينة.

والأمين العام، في الفقرة ٩٧ من تقريره، يدعو إلى دعم العمليات والسياسات الوطنية التي تنهض بالأنظمة السياسية التشاركية والشاملة للجميع، والتمثيل العادل للأقليات، والمؤسسات التي تعالج الاختلالات الاقتصادية والسياسية. واتفاق الجمعة العظيمة لسنة ١٩٩٦ – وهو مجموعة من الترتيبات استهدفت إرساء المساواة في الاحترام والمعاملة المتكافئة لكل من الفصيلين في أيرلندا الشمالية – كان حصيلة عملية من هذا القبيل. وإذ ندرك الطريق الطويل والوعر الذي أفضى إلى اتفاق الجمعة العظيمة، فإننا نؤيد دعوة الأمين العام بكل إخلاص ونقف مستعدين لتقديم أي مساعدة عملية يمكننا تقديمها.

ومن الواضح أن أثر الأزمة المالية العالمية على ميزانيات المعونة على مستوى العالم باتت مسألة تسبب قلقاً عميقاً. ومن جانبنا، فقد التزمت أيرلندا بالإبقاء على برنامجنا الإنمائي وبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. ونسهم حالياً بما يزيد على ٠,٥ في المائة، وبالرغم من فترة التقشف الحالية في أيرلندا، التي اقتضت تخفيضات كبيرة في البرامج المحلية، سنمضي قدماً وبحزم صوب هدف تخصيص نسبة الـ ٠,٧ في المائة. وكما ذكرت في السابق، فإن الجانب الأكبر من مواردنا، قرابة ٨٠ في المائة، يكرس لأفريقيا. أي أكثر من ضعف نسبة ٣٧ في المائة من إجمالي قيمة المعونة العالمية التي تخصصها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأفريقيا.

إن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في كانون الثاني/يناير من هذا العام، وكان موضوعه دعم التجارة فيما بين الدول الأفريقية، قد انصب على تركيز جديد على أفريقيا وبث للثقة. والاستراتيجية التي تنتهجها أيرلندا تجاه أفريقيا تسلم بذلك التركيز تماماً، فنحن حريصون على النهوض بتكامل إقليمي أقوى صوب تجارة بينية أفريقية متزايدة. وتقديم المساعدة الفنية لتعزيز القدرات الحكومية والتخطيط للتنمية الصناعية وتشجيع الفرص الجديدة لإقامة علاقات تجارية. وفي الأسبوع القادم، وتحديداً يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، سنستضيف في دبلن المنتدى الاقتصادي الثاني لأفريقيا وأيرلندا، وهو دليل عملي قوي على التزامنا بتوسيع مشاركتنا في الأعمال التجارية مع أفريقيا.

ختاماً، وعلى صعيد شخصي، كان من دواعي سروري البالغ أن أحضر مؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في أوائل العام الحالي. فالقارة بدأت تتحرك بشكل واضح وملموس، ومما يبعث على الارتياح بصورة خاصة أن نرى المرأة الأفريقية تتبوأ مكانتها الحقة في قيادة هذا التحرك. وبدون إغفال أي من الحقائق الواقعية أو التهوين من شأن الصعوبات الماثلة أمامنا، من الواضح أن رواية أفريقية جديدة تُروى، وأننا في الأمم المتحدة مطالبون بأن نؤدي دورنا الكامل في تلك الرواية الجديدة المثيرة للاهتمام.

السيد كندنغا – باريكي (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه خالص الشكر للأمين العام، السيد بان كي – مون، على اهتمامه بالبند ١٣ من جدول الأعمال، ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا“. كما أود أن أتوجه بالتهنئة الحارة للسيد فوك يريميتش، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، على انتخابه وحسن قيادته لعملنا.

ووفدي يرحب باختيار الملاريا موضوعاً للمناقشة اليوم. ونؤيد البيان الذي أدلت به الكاميرون باسم المجموعة الأفريقية وبيان الجزائر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة للبلدان التي تقع في مناطق معرضة للملاريا، ما زال ذلك المرض هو السبب الرئيسي للوفيات وتفشي الأمراض. ونظراً للطابع المستوطن للمرض، فلن يساعد على القضاء عليه أو خفض حجم المأساة التي تسببها الملاريا على الأقل إلا التزام سياسي جماعي، مع توفير الموارد الكافية، وفهم أبعاد المشكلة على نطاق واسع وإيجاد خدمات مؤاتية للرعاية الصحية.

والملاريا هي مشكلة الصحة العامة الأولى في توغو.

والمرض مستوطن وقد اجتاح جميع المناطق على مدار السنة، إلى جانب ظهور حالات جديدة خلال موسم الأمطار. ووفقا للإحصاءات الصحية الوطنية، فإن الملاريا تمثل نسبة ٣٨,٩ في المائة من الاستشارات في العيادات الطبية و ٢١,٩ في المائة من الحالات التي تحتاج إلى الرعاية ىلا الرعاية داخل المستشفيات. وقتلت الملاريا ما يزيد عن ٣١٤ ١ شخصا في توغو في عام ٢٠١١، في حين سجلت ٠٠٠ ٥٠٦ حالة في العيادات العامة. والأطفال دون سن ٥ سنوات والنساء الحوامل هم الفئتان الأكثر عرضة لخطر الإصابة.

وقد وضعت توغو – في سياق جهودها الدؤوبة والمستمرة لتنفيذ الأهداف الإنمائية الواردة في الخطة الدولية – خطة استراتيجية وطنية مدتها خمس سنوات لمكافحة الملاريا معنونة ”دحر الملاريا خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠“ مع التركيز بشكل خاص على الناموسيات بوصفها وسيلة للحماية. وليس هناك أدنى شك في أن بلدي يرغب في تحقيق أعلى معدل لاستخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، تحديدا بنسبة ٨٠ في المائة، من أجل حماية الفئات الضعيفة من السكان، وخاصةً النساء والأطفال. والواقع أن العديد من حملات توزيع الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات مجانا قد ساعدت على خفض معدلات الإصابة بالملاريا في بعض المناطق إلى حد ما. وبالتالي، فقد استفادت نسبة ٧١ في المائة من الأسر، أو نسبة ٧٧ في المائة من الأطفال دون سن ٥ سنوات من تدخلات الرعاية الصحية. ومع ذلك، لا يزال يتعرض حوالي ٦٤,٧ في المائة من النساء للإصابة بالملاريا.

وبلدي ملتزم اليوم بمواجهة ذلك التحدي وتوسيع نسبة التغطية الوقائية والعلاجية لتصل إلى نسبة ٨٠ في المائة من السكان المعرضين للخطر، بما يتماشى والتوصيات الفنية لمنظمة الصحة العالمية. ومن شأن ذلك أن يكفل تخفيض أثر الإصابة بالملاريا على شعبنا بنسبة ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وقد دشنا – ونحن نأخذ ذلك في الاعتبار – حملة جديدة وواقعية لتشخيص الملاريا، بما في ذلك متابعة علاج

الرضّع وجميع الأطفال حتى سن ١٠ سنوات بعلاج كوارتيم. ويستمر تنفيذ هذه الحملة ابتداءً من وقت مبكر من تشرين الأول/أكتوبر وإلى نهاية كانون الأول/ديسمبر. ونفذت توغو أيضا حملة لمكافحة ناقلات الأمراض، تهدف في المقام الأول إلى تحسين الظروف البيئية المحلية وتعزيز الصرف الصحي.

وقد أشار ت إعادة تقييم الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ إلى بعض التقدم المحرز، بالإضافة إلى جوانب الضعف أيضاً. وفيما يتعلق باستعراض جوانب الضعف، فإن هناك مشكلتين رئيستين على نحو ما رأينا في الفئات المستهدفة، وتمثلتا في انخفاض نسبة استخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، وإمكانية عدم توفر هذه الناموسيات في المستقبل. وفيما يتعلق بإدارة البيئة والنظافة الصحية وخدمات الصرف الصحي الأساسية، فإن المشكلة الرئيسية المحددة، تتمثل في عدم وجود برنامج مشترك بين القطاعات وتدابير الصرف الصحي الأساسية الهادفة إلى التعامل مع انتشار مناطق تكاثر اليرقات.

بناءً عليه، فإنه يجب علينا النظر إلى جهودنا المبذولة في مجال مكافحة الملاريا في إطار التداخل بين القطاعات. ويجب علينا أن نحرص – على سبيل الأولوية – على زيادة الموارد لدعم برامج الصرف الصحي والنظافة الصحية. ومن رأي توغو أنه يجب تناول مسألة الملاريا ليس بوصفها مشكلة صحية عامة فحسب، بل أيضا باعتبارها مسألة إنمائية، فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تلتزم بها توغو تماماً. ويرحب بلدي بالدعم الذي يقدمه شركاؤنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال مكافحة الملاريا. ونود أن نشكرهم على مشورتهم السديدة، ودعمهم التقني والمالي لجهودنا.

ويجب علينا – في سبيل توفير استجابة أكثر دواما وفعالية وقدرة على مواجهة التحديات وتلبية طموحنا الجماعي – اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق إدارة فعالة في مجال توظيف وتدريب العاملين الصحيين المؤهلين على جميع المستويات، من أجل تلبية احتياجاتنا التقنية والتشغيلية. وتكرر توغو في ذلك السياق، التزامها بتوفير الصحة لشعبنا. وسنبذل قصارى جهودنا من أجل زيادة الموارد المخصصة واللازمة لمكافحة ذلك المرض، وتهيئة الظروف المناسبة للتعاون بشكل فعال مع القطاع الخاص فيما يتعلق بتحسين خدمات مكافحة الملاريا ذات الجودة. ولذلك السبب، فقد اتخذ بلدي الخطوات اللازمة، مع مرور الوقت، لزيادة الميزانية المخصصة لحملة مكافحة الملاريا. ولكن يجب تعزيز تلك الجهود عن طريق الحصول على مساعدات دولية كبيرة، كي نتمكن من تحقيق أهدافنا للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

السيد تين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، يود وفد بلدي أن يعرب عن شكرنا الخالص للأمين العام لرأيه الثاقب وتقاريره الشاملة (A/67/205 و A/67/204) بشأن بنود جدول الأعمال الهامة المعروضة علينا اليوم. فقد مضى ما يزيد عن العقد على تدشين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها رؤية جماعية وإطارا استراتيجيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا، يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمنصف لأفريقيا، وتحسين مستوى تكاملها في الاقتصاد العالمي.

وقد أعاقت العديد من التحديات، في غضون السنوات الماضية، الجهد الجماعي المبذول في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. ومع ذلك، أسفر اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن دعم أوسع من قبل أوساط المجتمع الدولي، تمخّض عن تحقيق مزيد من الإنجازات من جانب البلدان الأفريقية عبر اتخاذ إجراءات السياسات الرامية إلى تنفيذ الأولويات القطاعية للشراكة الجديدة. بل ساعد ذلك أيضا على زيادة احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد أدى إنشاء وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، وإدماجها في هيكل الاتحاد الأفريقي وعملياته، إلى تعزيز تماسك وتنسيق جميع جهود التنمية المبذولة في القارة على نحو تدريجي. ونحن بحاجة إلى التعلم من تجارب السنوات الـ ١٠ الماضية، والبناء على النجاح الذي حققته الشراكة الجديدة. وينبغي أن نعمل معا من أجل التوصل إلى نهج جديد وإلى أفضل السبل والوسائل لضمان التنفيذ الفعال للبرنامج في العقد المقبل.

وإذ تدخل الشراكة الجديدة عقدها الثاني، فإن من الضروري إبداء العزم والالتزام الواضحين، فضلا عن اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالسياسات العامة من أجل تلبية احتياجات التنمية في أفريقيا، والتنفيذ الكامل لجدول أعمال الشراكة الجديدة بطريقة فعالة. ويسرنا أن نشهد التحول المطرد في أفريقيا، على الرغم من التحديات الهائلة التي تواجه المنطقة. ونتشجع أيضا لأخذنا علما بأن تحقيق النمو في أفريقيا قد اتسم بالمرونة وأن نسبته بلغت ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١١، على الرغم من صعوبة البيئة الجغرافية السياسية وتراجع زخم الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن معدل النمو الذي تحقق في أفريقيا غير كافٍ لتحقيق هدف الحد من الفقر بشكل ملحوظ. وما زالت القارة متخلفة عن المناطق الأخرى فيما يتعلق بتحقيق التقدم في الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بسبب الآثار الجسيمة الناجمة عن تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي.

ومن الواضح أنه في حين أن القيادة المحلية تشكل أساسا لتحقيق التنمية في أفريقيا، فإن وجود الشراكة العالمية القوية والمستمرة يكتسي أهمية بالغة لنجاح جهود التنمية. وعلى الرغم من التزام الشركاء الإنمائيين بتقديم المساعدة لتلبية احتياجات التنمية في أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة، فإنه لم يحرز سوى تقدم محدود في ذلك الصدد. وعليه، فإننا ننضم إلى دعوة المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم لأفريقيا، ومساعدتها على إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ جدول أعمال الشراكة الجديدة.

إنَّ الدعم المالي الخارجي المطَّرد والإدارة الرشيدة للموارد كليهما شرطان مُسبقان لنجاح تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولكن لا حاجة بنا إلى التأكيد هنا على أهمية إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان الأفريقية وأولوياتها، فضلاً عن حقِّها في تقرير المصير.

لقد كانت ميانمار أحد البلدان الرائدة في بناء الصداقة والتضامن بين البلدان الأفريقية والآسيوية طوال خمسة عقود، بصفتها أحد منظِّمي المؤتمر الآسيوي – الأفريقي التاريخي، المعروف أيضاً بمؤتمر باندونغ. وقد بقيت ميانمار ملتزمة بقضية السلام والتنمية في القارة الأفريقية، وداعماً قوياً وثابتاً لجهود إنهاء استعمار البلدان الأفريقية. وبما أنَّه لدى ميانمار وأفريقيا علاقة عميقة الجذور وتقليد من الصداقة، فاسمحوا لي أن أؤكِّد أنّ ميانمارستواصل الوقوف بثبات لدعم هدف النيباد المتمثّل في إرساء نموٍّ اقتصادي واسع القاعدة ومنصِف، وذلك تضامناً منها مع أفريقيا. وتغيُّرات ميانمار البارزة الأخيرة وإعادة مشاركتها للمجتمع الدولي أتاحت فرصاً أكبر لتوسيع التجارة والعلاقات الاقتصادية مع بلدانٍ في أفريقيا ، بما يُفيد شعوب ميانمار وبلدان أفريقيا الصديقة على السواء.

وميانمار سعيدة بإعادة تأكيدات المجتمع الدولي والتزاماته بالتنفيذ الكامل للتعهُّدات المتعلقة بالمساعدة، بما فيها تلك التي قُدِّمت بالارتباط مع البند ٢١ من جدول الأعمال، وبرنامج عمل إسطنبول، والإعلان السياسي المتعلّق باحتياجات التنمية في أفريقيا (القرار ١/٦٣) وبالشراكة الجديدة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وعلى غرار بلدان عديدة في أفريقيا، تخلَّفت ميانمار عن الركب من حيث التنمية طوال السنوات الستين الماضية

بسبب مشاكل التمرّد الداخلي والبيئة الخارجية غير المؤاتية. لكننا الآن نضاعف جهودنا لتعزيز السلام والتنمية في بلدنا عَبْر تدابير الإصلاح السياسي والاقتصادي الهادفة إلى تحسين سبُل معيشة الناس. وبالدعم والتشجيع المتزايدَين من شركائنا في التنمية البعيدين والأقربين، نعتقد أنّ اقتصاد ميانمار سيبدأ باكتساب الزخم في المستقبل القريب. وإلى جانب بلدان نامية أخرى، تأمل ميانمار تعزيز مشاركاتنا مع أصدقائنا الأفارقة في سعيهم إلى التنمية من خلال إطار التعاون بين بلدان الجنوب، الذي نعتقد أنه يبقى هامًّا لتنمية أفريقيا.

وختاماً، نودّ أن نؤكّد دعمنا للتنفيذ الكامل والفعّال لبرنامج الشراكة الجديدة لتعزيز السلام والتنمية في أفريقيا، بموازاة بناء تفاهم متبادَل قائم على صداقتنا وتعاوننا في روحية باندونغ للتضامن الأفريقي – الآسيوي.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلَّم بالإنكليزية): إنّ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا قدَّمت خارطة طريق للتنمية الاستراتيجية للبلدان الأكثر حرماناً في القارة الأفريقية. وسري لانكا، بصفتها بلداً اعتمد مساره الذاتي في التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، استطاعت مؤخراً الانتقال إلى مركز الدخل المتوسط، ونحن نحيّي الدول الأفريقية التي حقَّقت الكثير.

وفي الماضي، كان داء الملاريا مسؤولاً عن النِّسَب العالية من الاعتلال في جميع أرجاء العالم، وبخاصة في عام ٢٠١٠، حين تفشَّت نحو ٢١٦ مليون حالة ملاريا، أدَّت إلى وفاة ٦٥٥ ٠٠٠ شخص، معظمهم في أفريقيا. وكانت مكافحة الملاريا أحد التحديات الأكثر جدوى من حيث التكلفة في مجال الصحة العامة العالمية، ممّا أتاح عائداً متميزاً للاستثمار. وقد أدرك الأمين العام أهمية الملاريا بصفتها عائقاً أمام برنامج التنمية الأوسع، بجعلها أحد أولوياته لبداية فترة ولايته الثانية. وتراجعت الإصابة بالمرض تراجعاً عالمياً كبيراً في السنوات القليلة الماضية، وبخاصة بعد أن توحَّد المجتمع العالمي وراء خطة العمل العالمية الشاملة لمكافحة الملاريا في إطار شراكة دحر الملاريا المنبثقة عن منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٩٨.

إنَّ لعقد دحر الملاريا في البلدان النامية أهمية خاصة لدى سري لانكا. وقد اعتُرِف عالمياً بالمكاسب الاجتماعية – الاقتصادية لنظام تقديم الرعاية الصحية العامة في هذا البلد. وتجسَّد ذلك إيجابياً في النِّسب المتدنية جداً لوفيات الأطفال والأمهات هناك. ويُضاف إلى ذلك أنّ نجاحنا في القضاء على داء شلل الأطفال قد ذُكِر أيضاً في دراسة حالة خاصة.

وسري لانكا، التي اجتاحتها الملاريا ذات مرة، لا تشهد اليوم سوى حالات متفرِّقة منها في أنحاء البلاد. وقد حدث أنها قضت عليها تقريباً. ففي عام ١٩٦٣، وأثناء الجهد العالمي للقضاء على الملاريا، سجَّلنا مستوىً أدنى اقتصر على ١٧ إصابة، بانخفاض من ٠٠٠ ٩٢ إصابة في عام ١٩٥٣. ومع التمويل المتناقص وانحسار عمليات الرشّ والمراقبة، شهدنا طفرة واسعة للإصابات بلغت مليون ونصف المليون حالة في العامين ١٩٦٧– ١٩٦٨. وقد أبرز ذلك الحاجة إلى الحذر المتواصل والاستثمار والجهود للحفاظ على النتائج التي تحقَّقت فعلياً. ومنذ عام ١٩٧٠، قامت سري لانكا بعمل شاقٍّ لإعادة الملاريا تحت السيطرة محقِّقة نجاحاً باهراً. فقد كان هناك انخفاض مثير في عدد الإصابات في العقد الماضي، حيث تدنَّى من ٠٠٠ ٢١٠ إصابة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٥٨ إصابة في عام ٢٠٠٩، أي بنسبة ٩٩,٧ في المائة. ولم يُبلَّغ سوى عن ١٢٤ إصابة محلية في عام ٢٠١١.

كما تتميز سري لانكا بنجاحها في تقليص الإصابات بالملاريا بنسبة ٩٩,٩ في المائة منذ عام ١٩٩٩، وبأنّها على المسار الصحيح نحو القضاء على المرض كلياً بحلول عام ٢٠١٤، على الرغم من النزاع الداخلي طوال نحو ثلاثة عقود. والبلدان التي تعالج حالات نزاع تشهد في العادة ضعفاً في

آلياتها لمكافحة الأوبئة. وكان بين عوامل النجاح قدرة برنامج سري لانكا الوطني على أن يكون مرِناً ويتكيَّف مع الظروف الصعبة والمتقلّبة. وقد نشر العاملون في مجال الصحة العامة عيادات متنقِّلة مجهَّزة بوسائل تشخيص الملاريا وبأدوية مضادَّة لها، لحماية السكان الذين يصعب الوصول إليهم والمشرَّدين.

والتركيزِ الشديد على التدابير الوقائية، مثل إجراء الكشف المبكِّر والبحث التنفيذي وإيلاء الأهتمام الكافي للتدابير العلاجية، شكَّلت عوامل رئيسية في حكاية نجاحنا. وحملة التوعية الواسعة في النظام المدرسي بشأن الأوبئة الناجمة عن البعوض تركت تأثيراً بارزاً. وتمَّ كذلك تعبئة القيادة السياسية من المستوى الوطني إلى المستوى الشعبي. وكانت الشراكة الفعّالة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التنمية الدوليين عاملاً مساهماً. ويجب أن نعترف بامتنان بالشراكة المتينة مع منظمة الصحة العالمية و خطة العمل العالمية لمكافحة الملاريا في إطار شراكة دحر الملاريا، التي أسهمت في جهودنا إسهاماً عظيماً.

والحفاظ على هذه المكاسب والحؤول دون ظهور الوباء مجدداً بات اليوم أكثر صعوبة، مع ضغوط السكان والبيئة الاستوائية لسري لانكا. والتحدّي الآخر هو التحوُّل في المجموعات السكانية الأكثر عرضة للخطر. وهذه الفئة في سري لانكا اليوم هي الرجال الراشدون، ولا سيّما أولئك المعرَّضون من خلال أعمالهم للبعوض الناقل للملاريا، ومنهم عمّال مناجم الأحجار الكريمة وموظفو الخدمات والمزارعون. ونحن في طور إعداد استراتيجيات جديدة لتلبية احتياجاتهم بموازاة استمرارنا في حكاية نجاحنا.

وأودّ أن أُشيد أيضاً بالتقدّم البارز المُحرَز عالمياً في مكافحة الملاريا في السنوات الأخيرة، بمساعدة الأمم المتحدة وشركاء آخرين، بينهم وكالة ثنائية ومتعددة الأطراف.

وسري لانكا على استعداد لتبادل تجربتها وخبرتها مع الآخرين. وبالنسبة للمستقبل، وخاصة في أفريقيا، سوف يكون لتضافر مجموعة من الجهات الفاعلة في العمل معا أهمية حاسمة. وسيكون من الضروري الحصول على العلاج والأدوية بتكلفة منخفضة وأسعار معقولة. وللقطاع الخاص دور رئيسي في هذا المجال. والعمل معا في شراكة هو السبيل الوحيد إلى تحقيق أهداف عالمية مثل الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الموجودة في خطة العمل العالمية لمكافحة الملاريا التابعة لشراكة دحر الملاريا.

السيد دوس سانتوس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلادي أن يشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وعقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. وتمثل هذه الجلسة العامة فرصة هامة لنؤكد من جديد دعمنا لجدول أعمال التنمية في أفريقيا، وهو أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لنوعية التقارير والمذكرات (A/67/205 و A/67/204) التي قدمها الأمين العام بشأن البنود قيد نظرنا اليوم.

وتدين ملامح الثقافة البرازيلية والمجتمع البرازيلي بالكثير لروابطنا التاريخية مع الشعوب الأفريقية. وتشكل هذه الروابط عنصرا أساسيا من هويتنا كأمة. ويعكس دعم البرازيل للشراكة الجديدة إدراكنا هذا لصلاتنا التي لا تنفصم مع أفريقيا. ويبين تقرير الأمين العام المرحلي العاشر عن الشراكة الجديدة أن أفريقيا تشهد تحولا عميقا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. كما يبرز التقريرأن آلية الشراكة الجديدة تهدف إلى تحقيق النمو عريض القاعدة والمستدام والمنصف الذي يسمح لأفريقيا بالحد من الفقر وزيادة إدماج القارة في الاقتصاد العالمي. ونرى أن التعاون لا يزال يشكل استراتيجية رئيسية للنجاح، لأن إحراز التقدم في التنمية

يتطلب تضافر الجهود على جبهات متعددة من أجل ضمان النمو الشامل والمنصف والمستدام.

وفي هذا الصدد، تشيد البرازيل بالتقدم المحرز في القارة الأفريقية في عدد من المجالات، كما هو مبين في تقرير الأمين العام، مثل البنية التحتية، والزراعة، والأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والبيئة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمكين المرأة. ونود أن نؤكد على الدور الهام الذي يؤديه برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا كإطار لتعزيز أوجه التآزر على الصعيدين الإقليمي والقاري من خلال إجراءات تركز على البنية التحتية للنقل والطاقة والمياه.

وما زال العديد من التحديات ماثلا أمامنا. فما برح الاقتصاد العالمي يواجه شكوكا متجددة، ولا تزال بلدان أفريقية كثيرة تعتمد في رفاهها إلى حد كبير على صادرات السلع الأساسية. وعدم إحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية – خاصة فيما يتعلق بتحسين الوصول إلى الأسواق الزراعية، وهي مسألة ذات أهمية محورية لأهداف الجولة الإنمائية – يجعل من الأصعب كثيرا على الدول الفقيرة أن تصمد في وجه آثار الأزمة الاقتصادية العالمية.

ومما يزيد من تفاقم الحالة بطء وتيرة الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا. فلم تتلق أفريقيا، كما يلاحظ الأمين العام في تقريره، سوى ما يقرب من نصف زيادة المساعدات المتعهد بها في قمة مجموعة الثماني في غلين إيغلز في عام ٢٠٠٥. ونرحب، في هذا الصدد، باتخاذ القرار ٢٩٣/٦٦ بشأن آلية رصد لمراجعة الالتزامات المقطوعة نحو التنمية في أفريقيا، ونهيب بجميع البلدان المانحة أن تفي بالتزاماتها على سبيل الاستعجال.

ونعتقد أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قد قدم أدوات هامة لتمكيننا من الإسراع بجهودنا لتعزيز خطة التنمية في أفريقيا على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة جميعا، وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. واستنادا إلى مبادئ الملكية والقيادة الوطنية، تحظى المبادرة الجديدة بدعمنا الكامل والمتحمس، وذلك لأنها توفر إطارا فعالا للتعاون والتنمية، يستمد جذوره من وجهات النظر والأولويات الأفريقية.

وما زالت أفريقيا تمثل إحدى أولويات السياسة الخارجية البرازيلية. وعلى مدى العقد الماضي، زادت البرازيل وجودها في أفريقيا، بطرق منها إنشاء شبكة متنامية من البعثات الدبلوماسية والتجارية في القارة. فلنا اليوم وجود في ٣٧ عاصمة أفريقية، بما في ذلك في أديس أبابا، مقر الاتحاد الإفريقي. كما عملنا على تعزيز الحوار السياسي الإقليمي بغية توسيع نطاق الشركاء في التنمية وزيادة عددهم. ويشكل مؤتمر القمة المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية، من هذا المنطلق، نموذجا جيدا لمنصة ابتكارية لزيادة الحوار والتعاون.

وقد ازدهرت كذلك العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البرازيل والبلدان الأفريقية. فزادت التدفقات التجارية بين البرازيل وأفريقيا خلال العقد الماضي أكثر من ستة أضعاف، من ٤,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى أكثر من ٢٧ بليون دولار في عام ٢٠١١. كما قمنا بتوسيع نطاق الاستثمار في عدة بلدان في القارة، لا سيما في قطاعات البناء والتعدين والطاقة والنقل.

وتعرب البرازيل عن تأييدها الكامل للأولويات القطاعية التي وضعتها المبادرة الجديدة. وإدراكا منها للدور الأساسي الذي تؤديه التنمية الزراعية والريفية كقوة دافعة حاسمة لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، سعينا إلى العمل مع البلدان الشريكة الأفريقية على وضع مبادرات مشتركة في هذه المجالات. ومنذ عام ٢٠٠٢، وقعت الحكومة البرازيلية أكثر من ٥٠ اتفاقا للتعاون في مجال الزراعة مع ١٨ بلدا أفريقيا، من بينها أنغولا وتنزانيا وتونس والجزائر والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وغانا وغينيا – بيساو والكاميرون

وموزامبيق. وقبل عامين، كان من دواعي سرورنا أن نستضيف ٤٥ بلدا أفريقيا في أول حوار بين البرازيل وأفريقيا بشأن الأمن الغذائي، ومكافحة الجوع، والتنمية الريفية.

ومنذ عام ٢٠٠٦، تعمل هيئة البحوث الزراعية البرازيلية، وهي شركة حكومية، في أفريقيا من خلال مكتب في غانا، وذلك بهدف دعم التقدم التكنولوجي وزيادة إنتاجية الزراعة في مناطق السافانا في أفريقيا. ومن خلال هذا المرفق، تمكنا من تقديم المساعدة إلى أكثر من ٣٠ بلدا في المنطقة. ونحن نؤمن أيضا بإمكانيات أفريقيا الكبيرة لإنتاج الوقود الحيوي المستدام، مع حرصنا على عدم تعريض إنتاج الغذاء أو الأمن الغذائي للخطر. ومن هذا المنطلق، تعمل البرازيل مع بلدان مثل غانا والسنغال من أجل تطوير القدرات الوطنية لإنتاج الطاقة الحيوية.

وكقاعدة عامة، تهدف مشاريع التعاون إلى نقل المهارات وبناء القدرات المحلية وتمكين العمال المحليين، مع المشاركة الكاملة للحكومات الأفريقية وإمساكها بزمام الأمور، وذلك تمشيا مع المبادئ التي توجه مشاركتنا في مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد دخلنا علاوة على ذلك، جنبا إلى جنب مع شريكتينا الهند وجنوب أفريقيا، في عدد من مشاريع بناء القدرات مع بلدان مثل بوروندي والرأس الأخضر وسيراليون وغينيا بيساو.

والآثار التي تنطوي عليها المشاكل الصحية بالنسبة لجهود تعزيز التنمية في مجموعها واضحة، وقد أعيد تأكيدها في عدد من الوثائق المتفق عليها دوليا، مثل إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢). ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، كانت توجد في عام ٢٠١١ حوالي ٢١٦ مليون حالة إصابة بالملاريا في جميع أنحاء العالم، ويقدّر عدد الوفيات بـ ٠٠٠ ٦٥٥ وفاة سنويا، معظمها في أفريقيا، حيث يموت طفل واحد من جراء هذا المرض في كل دقيقة.

وتعترف الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا عن حق بالصلات الوثيقة القائمة بين الصحة، والفقر، والإقصاء الاجتماعي، والتهميش، وتدهور البيئة في أفريقيا.

وبوصف البرازيل واحدة من البلدان التي تعاني من الملاريا، فهي تلتزم التزاما عميقا بمكافحة هذا المرض على الصعيد الدولي. ويتجلى انخراطنا من خلال التعاون الثنائي والمشاركة في الجهود المتعددة الأطراف على حد سواء، مثل شراكة دحر الملاريا، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، والصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا، والسل.

وتركز مبادرات التعاون البرازيلي إلى حد كبير على إنشاء وتطوير القدرات في مجال الصحة. وعلى الصعيد الثنائي، وضعنا برامج مشتركة للتدريب وبناء القدرات مع عدد من البلدان الأفريقية لمنع الملاريا ومكافحته، وتعزيز النظم الصحية الوطنية بوجه عام.

ولقد أحرز المجتمع الدولي تقدما ملحوظا خلال السنوات القليلة الماضية في السعي لبلوغ الأهداف الرامية الى تحقيق التغطية الشاملة في مجال الوقاية من مرض الملاريا وعلاجه بحلول عام ٢٠١٠، والحد من عدد وفيات المصابين بالملاريا في العالم إلى الصفر تقريباً للوفيات التي يمكن الوقاية منها بحلول عام ٢٠١٥. وتمكنت البرامج المتعلقة بالتشخيص والمكافحة المبكرين من خفض معدل الوفيات العالمية بنسبة ٢٥ في المائة منذ بداية مبادرة دحر الملاريا.

ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من التحديات الهامة التي يجب التغلب عليها. فبالإضافة إلى استراتيجيات الوقاية التقليدية، مثل استخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات والرش الموضعي للأماكن المغلقة، ينبغي للحكومات الوطنية أن تكون قادرة على الاعتماد على دعم المجتمع الدولي لتنفيذ الآليات الرامية إلى كفالة حصول الجميع على الأدوية مجاناً

أو بأسعار معقولة لعلاج المصابين فعلاً بالملاريا، والاستفادة الكاملة من المرونة التي يتصف بها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية، وفقا لإعلان الدوحة بشأن هذا الاتفاق والصحة العامة.

السيد جمندي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه المرة هي الأولى التي طلبت فيها الكلمة، أغتنم الفرصة لأكرر تهاني وفد موزامبيق إلى السيد فوك جيريمبتش بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، ولأؤكد له التزامنا الكامل بالمساهمة في إنجاح هذه الدورة. ووفد موزامبيق يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الكاميرون الموقر باسم مجموعة البلدان الأفريقية.

يشارك وفد بلدي باهتمام كبير في هذه المناقشة بشأن التنمية في أفريقيا، ونود أن نشيد بالأمين العام على التقريرين الموضوعيين المعروضين علينا اليوم (A/67/205 و A/67/204). ونغتنم الفرصة أيضاً لنشيد بمختلف المبادرات المتعلقة بالاحتفال بأسبوع أفريقيا، مما يسهم في إبقاء الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا في صلب جدول الأعمال الدولي.

ونلاحظ مع التشجيع أن التقريرين المعروضين علينا يشكلان الدليل على الاتجاهات الإيجابية التي تسلكها التنمية في أفريقيا، بدءاً من معدلات نموها الملحوظة وصولاً الى استقرارها السياسي المتزايد، مع التسليم بأن هذه الإنجازات تنبع من القيادة القوية، والحكم الرشيد، والاعتماد المتزايد على الحلول المحلية المناسبة للأفارقة بصفتهم المعنيين بمصيرهم والمالكين له.

إن الشراكة الاقتصادية الجديدة من اجل تنمية أفريقيا قد وفرت لنا فرصاً استثنائية لتحسين القدرات والسياسات الرامية إلى تحقيق النتائج في المجالات الاجتماعية والاقتصادية الهامة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، الامر الذي يزيد الثقة المتنامية بقدرة أفريقيا على انقاذ نفسها من ضيق التخلف الانمائي داخل القارة وخارجها، مما يمكّن بلدانا عديدة من إحراز التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومثلما يؤكد عليه تقرير الأمين العام، تبذل القارة الأفريقية جهودا متضافرة لكفالة أن تُستكمَل المساعدة الإنمائية الدولية تدريجيا بحصة متزايدة من الموارد الداخلية ضمن القارة. ومع ذلك، نعتقد أن المساعدة الإنمائية الدولية ما زالت هامة لمساعدة القارة على بناء وتوطيد أسس النمو التي ستؤدي في نهاية المطاف الى خفض الاعتمادية من خلال الاستثمارات في البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم.

لذلك، بينما نشعر بالتشجيع إزاء أن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا زادت زيادة متواضعة من ٤٧ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٥٠ بليون دولار في عام ٢٠١١، نود أن نجدد النداء إلى المجتمع الدولي لكفالة التوصل قريباً الى معالجة جوانب النقص في بلوغ مستويات الالتزامات المالية المتفق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة ومن جانب مجموعة الثمانية في غلين إيغلز عام ٢٠٠٥ ولاكويلا عام ٢٠٠٩، بما في ذلك تلك المتصلة بتمويل برامج الأمن الغذائي والزراعة. ولا يمكن لأفريقيا أن تنجح في مواجهة التحديات السائدة والاستمرار في مسار التنمية المستدامة بسلام وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلاّ بدعم من شركائها في التنمية.

وتحقيقا لهذه الغاية، نؤيد التوصيات الواردة في تقريرَي الأمين العام، ونود أن نشدد على أنه من أجل أن تواصل أفريقيا توطيد الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحققت حتى الآن، ينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز، في جملة أمور، الإدارة الشاملة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص بغية توسيع نطاق الفرص الاقتصادية، وبناء البنية التحتية، وتطوير الاقتصادات المحلية والحد من الفقر.

بالنسبة الى الشراكات العالمية المستمرة، وبالانتقال إلى البند ١٣ من جدول الأعمال، لا تزال الملاريا تمثل قلقا كبيرا

في جهودنا الإنمائية، لأنها تستأثر بنسبة مئوية عالية من عبء المرض في موزامبيق، مع وجود أضعف الناس وهم الأطفال تحت سن الخامسة، والنساء الحوامل، والمجموعات المحرومة اجتماعيا، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتتوخى خطة الحكومة الخمسية ٢٠١٠-٢٠١٤ واستراتيجيتها للقضاء على الفقر اتخاذ تدابير جريئة لتطوير نظم وقدرات وطنية استراتيجيا في القطاع الصحي، وزيادة التغطية ونوعية التدخلات التي بوسعها أن تمكّن البلد من الانتقال إلى خطة القضاء عاجلاً.

وتبعاً لذلك، تعكف وزارة الصحة بنشاط على وضع استراتيجيات تشاركية ومتكاملة للتخفيف من أثر الأمراض التي تؤثر تأثيراً مباشراً على البنية الاجتماعية والاقتصادية. وقد وضعت أيضا استراتيجية تجمع بين الجهود المبذولة لكفالة وجود افراد يعملون في المجال الصحي ويكونون أكثر مرونة وأفضل تدريبا، فضلا عن آلية ترصد القضاء على الملاريا رصداً وثيقاً.

وتجدر الإشارة إلى أن موزامبيق قد شهدت تقدما كبيرا في الحد من عبء الملاريا في البلد من خلال مختلف المبادرات المضطَلع بها في إطار البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا، مثل الرش الموضعي للأماكن المغلقة؛ وزيادة حملات التوعية بدحر الملاريا، بناء على توزيع الناموسيات على نطاق واسع، بهدف الوصول العالمي؛ والعلاج الوقائي المتقطع للحوامل؛ واستعمال اختبارات التشخيص السريع فضلا عن العلاج المركّب المرتكز على مادة الأرتيميسينين لعلاج الملاريا. ونتيجة لذلك، خطت موزامبيق خطوات كبيرة نحو الحد من حدوث الملاريا، وزادت من عدد الوحدات الصحية القادرة على تشخيص الملاريا على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، إن نسبة ١٠٠ في المائة من الوحدات الصحية وعوامل الرش الموضعي للأماكن المغلقة قادرة على مساعدة المصابين بالملاريا عن طريق توفير علاج الملاريا الأولي؛ وثمة ٥٧ في المائة من الأسر المتضررة لديها ناموسية واحدة على الاقل معالجة بمبيدات مديدة المفعول؛ وكان هناك ٣٤ في المائة من الحوامل اللواتي تحق لهن جرعتان من علاج الملاريا الوقائي المتقطع خلال الفصل الأول من عام ٢٠١٢؛ والرش الموضعي للأماكن المغلقة يغطي ٨٥ في المائة من المحافظات المستهدفة في البلد للفترة ٢٠١١-٢٠١٢.

إن جهودنا موجهة نحو التدابير التي تتجاوز هدف الوقاية من الملاريا. هدفنا هو زيادة الوعي الجماعي بالممارسات الجيدة، بغية القضاء على وباء الملاريا الذي هو واحد من القيود المفروضة على تنميتنا الوطنية. وفيما نسعى جاهدين للحفاظ على الزخم المتولد عن عقد دحر الملاريا، تود موزامبيق أن تؤكد على رأيها بأن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات للارتقاء بمستوى التدخلات الوطنية تضيف قيمة على جهودنا الرامية إلى تحسين حصول الجميع على العلاج، وبلوغ الأهداف التي التزمنا بها.

وفي الجهود المبذولة للتصدي لوباء الملاريا، فإن إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، مثل القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والشركاء في التنمية، والبلدان المجاورة تتصف بمنتهى الاهمية. وهكذا، موزامبيق هي من بين البلدان الثمانية في المجموعة الرائدة التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي وقّعت، في عام ٢٠٠٩، اتفاق الملاريا الذي يحدد عام ٢٠٢٠ كهدف للقضاء على الملاريا.

نحن مقتنعون بأن اتباع نهج إقليمي سيكفل توافر الآليات المناسبة لتعزيز المبادرات الجارية عبر الحدود واستدامتها. نكرر فهمنا المشترك الإقليمي أنه لن يدفعنا سوى الالتزام السياسي المشترك تجاه إنشاء هيكل صحي مناسب يمكن من خلاله التغلب على التحديات التي تواجه المنطقة، ألا وهي القضاء على الملاريا في هذا العقد.

وأود أن أختتم مؤكدا أنه، استنادا إلى التقدم المحرز حتى الآن والالتزامات التي تعهد بها مختلف الشركاء، نحن واثقون

من أن أفريقيا لن تتخلف عن الركب. وتظل حكومة موزامبيق ملتزمة بتسريع وتيرة جهودها ومضاعفتها.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالاسبانية): أود، بادئ ذي بدء، التأكيد على أن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به السفير تومو مونتي، الممثل الدائم للكاميرون لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا للمجموعة الأفريقية (أنظر A/67/PV.25).

يسرنا أن تعقد المنظمة هذا الاجتماع بشأن عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، ونشكر الأمين العام على قيادته لتلك المبادرة، وعلى تقريره الشامل عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/67/204). وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير جمهورية غينيا الاستوائية للجهود النبيلة المبذولة خلال العقد الماضي من قبل شراكة دحر الملاريا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والاستفادة من الدعم الدولي الكبير. كما نقدر حشد الموارد، الذي يساعد إلى حد كبير الجهود الجارية التي تبذلها الحكومات لمكافحة الأمراض الوبائية والقضاء عليها في البلدان النامية، مثل الملاريا.

وعلى الرغم من تلك الجهود، لا تزال الملاريا تحصد أرواح ٧٨٠ ٠٠٠ شخص سنويا. ولا تزال تصيب ٤٠ في المائة من سكان العالم، الأمر الذي من شأنه إعاقة التنمية الاجتماعية الاقتصادية في أفقر المجتمعات. ومع ذلك، وخلال العقد الماضي، أنقذت زيادة سرعة اتخاذ التدابير الرامية إلى مكافحة الملاريا أكثر من مليون شخص في أفريقيا، مما أدى إلى خفض معدل الوفيات الناجمة عن الملاريا بنسبة ٣٨ في المائة. يجب أن تساعد تلك الإنجازات في تعزيز الشراكة الدولية الرامية إلى القضاء نهائيا على الملاريا.

ساهمت جمهورية غينيا الاستوائية بقوة في تلك الجهود الدولية على الصعيدين الوطني والدولي، فعلى الصعيد الدولي، ترعى حكومة جمهورية غينيا الاستوائية جائزة اليونسكو – وجمهورية غينيا الاستوائية الدولية للبحث في علوم الحياة الرامية إلى تعزيز البحث العلمي الذي يهدف إلى القضاء على الأمراض الوبائية مثل الملاريا التي تصيب قارة أفريقيا ومناطق أخرى من العالم. أما على الصعيد الوطني، فإن الحكومة تدير مبادرة لمكافحة الملاريا، تحت رعاية وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، ومؤسسة ”ماراثون“ للنفط والمنظمة الدولية لتطوير الرعاية الطبية، تركز حاليا على جزيرة بيوكو، ولكنها ستمدد في عام ٢٠١٣ لتغطي البر الرئيسي للبلد.

ونتيجة لتلك الجهود التي تبذلها الحكومة، بالتعاون مع شركائها في مؤسسة ”ماراثون“ والمنظمة الدولية لتطوير الرعاية الطبية، تحظى جمهورية غينيا الاستوائية اليوم بأحد أنجح البرامج لمكافحة الملاريا، بعد أن خفضت معدل الإصابة بالمرض بنسبة ٥٧ في أربع سنوات فحسب. ودعما لهذه المبادرة ، تعكف الحكومة على الانتهاء من مجموعة واسعة النطاق من المشاريع لبناء المستشفيات التخصصية وتجهيزها، وتوفير المياه الصالحة للشرب والكهرباء في جميع أنحاء البلد. وتندرج تلك المشاريع في إطار مبادرة ”آفاق عام ٢٠٢٠“ التي أطلقتها الحكومة سعيا منها لتوفير الرعاية الصحية والتعليم وسبل العيش والغذاء والكهرباء والمياه الصالحة للشرب للجميع.

وفي كلمة السيد تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية أمام الجمعية العامة في هذه الدورة، أكد دعمه لنهج يستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة والمتمايزة في الكفاح العالمي ضد الأمراض الوبائية، بما في ذلك الملاريا (أنظر A/67/PV.12) وبما أن النوايا الحسنة وحدها لا تكفي، ولكن يجب إثباتها باتخاذ الإجراءات، أكد رئيس الجمهورية دعمه المعلن بالتعهد بالتزامات محددة.

في ذلك السياق، نعرب عن خالص تقديرنا للعمل النبيل الذي تضطلع به الشراكة المعنية بدحر الملاريا تحت قيادة المديرة التنفيذية فاتوماتا نافو – تراوري، ووكيل الأمين العام السيد ماجد عبد العزيز، المستشار الخاص للأمين العام لشؤون

أفريقيا ، والسيد إبراهيم مايكي، الرئيس التنفيذي لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، على الدينامية والواقعية الرائعة للعمل الجاري في إطار الشراكة الجديدة، وعلى الدعم الدولي في تعزيز التنمية المستدامة والسلام الدائم في أفريقيا.

وأختتم ملاحظاتي المقتضبة بتشجيع جميع شركاء أفريقيا بل المجتمع الدولي بأكمله على دعم الجهود القوية التي تبذلها الحكومات الأفريقية وعلى المساعدة في مواجهة التحديات العديدة التي تواجهها في مواجهة الأمراض الوبائية، وبخاصة الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسعي لتحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائم في المنطقة.

السيدة سيزار (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة، التي تكتسي أهمية كبيرة لأفريقيا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام على قيادته والتزامه بوضع جدول أعمال أفريقيا في مركز أعمال منظومة الأمم المتحدة. ترحب إثيوبيا بالتقرير المرحلي للأمين العام بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/67/204). ويؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل الكاميرون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

يؤذن عام ٢٠١٢ ببدء العقد الثاني للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد جرى التوصل إلى معلم رئيسي بارز. تعتبر الشراكة الجديدة، منذ تأسيسها، الرؤية العامة والمشتركة لنهضة أفريقيا. تستند رؤية الجهات التي ابتدرت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى الحاجة إلى أن تتبوأ أفريقيا مكانتها اللائقة في النظام العالمي، استنادا إلى جدول أعمالنا للتحول المحدد ذاتيا ومبدأ الملكية. وعلى مر السنين، نضجت الشراكة الجديدة لتصبح برنامجا رائدا من برامج الاتحاد الأفريقي في مجال التنمية. وقد عززت أنشطتها البرنامجية تولي أفريقيا لزمام الأمور من خلال التعاون الخلاق والفعال مع الشركاء. وما برحت الشراكة الجديدة تسهم بقدر كبير في تحول وضع السياسات وتنفيذ الأهداف الإنمائية في أفريقيا.

لا شك في أن أفريقيا تشهد حقبة جديدة من الزخم المتجدد. فلم تعد القارة تعتبر جزءا مهمشا من العالم ولا تستحق سوى النظر إليها من منظور المساعدات الإنسانية. فحتى خلال الأوقات الصعبة على الصعيد العالمي، واصلت أفريقيا تسجيل النمو. ولا ينطبق ذلك على جميع البلدان في أفريقيا، ولكنه ينطبق على ما يكفي من بلدانها لكي يعتبر الاتجاه ممثلا لنطاق واسع.

ومن المتوقَّع أن تنمو أفريقيا بنسبة ٥ في المائة خلال العقد المقبل، وهذا لا يكفي لضمان ارتقاء معظم أقلّ البلدان نموّاً فيها إلى الفئات متوسطة الدخل. وإذا أردنا أن نُحقِّق المزيد، فلا بُدَّ من تحسين الوضع العالمي، بما فيه التمويل للتنمية.

ومع أنَّ القارّة ما انفكّت تتحرك نحو مستقبل أكثر وعداً، فإنَّ التحديات الإنمائية التي تواجه أفريقيا لا تزال معقَّدة. وما فتئت الوقائع العالمية تؤثِّر على التوقُّعات الإنمائية لأفريقيا منذ بداية الألفية الجديدة. وقد ازدادت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سوءاً نتيجة الفوضى المالية، وكان لتغيُّر المناخ تأثيره المباشر وغير المباشر على النسب المرتفعة لنموّ الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا، التي كانت قد بلغت ذروة قدرها نحو ٦ في المائة عام ٢٠٠٧.

وفي هذا الصدد، يُعتبَر دور الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) بالغ الأهمية. فقد انتقلت الشراكة إلى مرحلة جديدة من المسار الإنمائي لأفريقيا. وينصبّ التركيز الآن على تنفيذ البرامج والمشاريع الرئيسية في القطاعات الأساسية، مثل البُنى التحتية والطاقة والزراعة وتعزيز المُلكية الأفريقية. ومن الأساسي تجسيد أهداف النيباد الجوهرية من خلال التعاون الدولي الفعَّال.

إنَّ إثيوبيا ملتزمة برؤيا النيباد المتمثلة في تولّي المُلكية الكاملة لعمليتها الإنمائية. وينبغي للنيباد أن تؤدّي دور المحفِّز للتنمية والتكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الشركاء في التنمية إلى العمل نحو إعادة تنشيط تنفيذ النيباد. وتُعلِّق إثيوبيا من جهتها أهمية كبرى على تعزيز التكامل الإقليمي. وتمديدات الطاقة الكهربائية وشبكات الطرُق التي أنشأناها ولا نزال نُنشئها مع جيبوتي والسودان وكينيا وجنوب السودان، ترمز إلى تصميمنا على أداء دورنا في التكامل الإقليمي. ونعتقد أنَّ تطوير تلك الهياكل الأساسية سيفتح أسواقاً أوسع ويبني اقتصادات أقوى تُيسِّر التحوُّل الاقتصادي الإقليمي وتعزِّزه.

وبعد التنمية الاقتصادية، من الأساسي كذلك تعزيز برامج التنمية الاجتماعية المسترشِدة بهدف الاندماج الاجتماعي. وهنا أيضاً، ليس استحداث استراتيجية جديدة للتنمية الاجتماعية هو التحدي، بل إنه تنفيذ الاستراتيجيات التي حدَّدناها في مناسبات مختلفة.

إنَّ التقارير الأخيرة تصف أفريقيا بالقارة الفتيّة، حيث أكثر من ٦٠ في المائة من سكانها الحاليين دون سنّ الثلاثين من العمر. والخصائص الراهنة للديمغرافية الأفريقية تشكِّل تحدياً مُحتمَلاً. والإدارة الناجعة للحالة الديمغرافية تستلزم مشاركة نشيطة وموضوعية من جانب الشباب في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لذا، نعتقد أنَّ المبدأ الرئيسي في التعامل مع المسألة يجب أن يكون الإدراك بأنه لا يمكن التغلُّب بنجاح على مشاكل الشباب، إلاّ بالتصدي للتحديات التي تواجه المجتمعات الأفريقية بأكملها. وفي هذا السياق بالذات، يصبح من الأساسي مساعدة الشباب على تنظيم واستحداث المساحة السياسية والآليات الضرورية لإشراكهم في مجابهة التحديات الاجتماعية.

وبالانتقال إلى مسألة دحر الملاريا في البلدان النامية، تبذل إثيوبيا منذ عام ٢٠٠٠ جهوداً هامّة ومكثَّفة، بإطلاق وتوسيع نطاق تغطية أنشطة رئيسية لمكافحة الملاريا في جميع أنحاء البلاد. وبرنامجنا للوقاية من الملاريا ومكافحتها جزء لا يتجزّأ من خطتنا للنموّ والتحوُّل. ونتيجة لذلك، كان الإنجاز الإجمالي خفضاً بارزاً في حالات الوفيات الناجمة عن داء الملاريا والمتعلقة به.

وختاماً، تودّ إثيوبيا أن تؤكِّد أنَّه ينبغي لبرنامج التنمية بعد عام ٢٠١٥، ومتابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيّما في عملية صياغة أهداف تلك التنمية، إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الإنمائية لأفريقيا.

السيد الدويسان (الكويت): يطيب لوفد بلدي المشاركة في مناقشة بند الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد). ولقد تابعنا ببالغ الاهتمام ما تضمَّنه تقريرا الأمين العام للأمم المتحدة في الوثيقة (A/67/204) المعنية بالتنفيذ والدعم المالي، والوثيقة (A/67/205) المعنية بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، وما شملاه من حثٍّ المجتمع الدولي وحكومات الدول الأفريقية، والشركاء في مجال التنمية والمؤسسات المالية الدولية على أهمية تضافر الجهود، لمعالجة المسائل المتعلقة بالأمن والتنمية وسيادة القانون.

وتُولي دولة الكويت اهتماماً خاصاً لهذا البند، نظراً لقرب العلاقة الكويتية – الأفريقية، وما تتطلبه من تكثيف الجهود وتعزيز التعاون، لمساعدة شعوب القارة الأفريقية على مواجهة الصعوبات ومجابهة المخاطر في عدة مجالات. ولعلّ أخطرها هو الارتفاع الشديد في معدّلات البطالة وغياب الأمن في عدد من مناطق القارة، وانتشار النزاعات المسلّحة وعدم قدرة عدد غير قليل من الدول الأفريقية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد مضى أحد عشر عاماً منذ اعتماد رؤساء الدول الأفريقية مبادرة النيباد، تلك الرؤيةالاستراتيجية الشاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية. ومضى عشر سنوات أيضاً منذ أن قامت الجمعية العامة للأمم

المتحدة بتنظيم حوار رفيع المستوى بشأن النيباد في ١٦ أيلول/سبتمبر،٢٠٠٢، واعتمدتها في قرارها رقم ٥٧/٧ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٢، بصفتها إطاراً لتنمية أفريقيا. ودعت الجمعية أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة وغيرها من شركاء التنمية إلى مواءمة برامجها الموجَّهة نحو دعم جهود التنمية في أفريقيا.

ومن المؤسف أنه لا يزال هناك تزايد في حالات الفقر وانتشار الأمراض الخطيرة والمُعدية، مصحوبة بنقص كبير في الدعم الاقتصادي ومشاريع التنمية، وهذا ما يستدعي وقفة جادّة ومتأنّية من المجتمع الدولي لدعم القارة الأفريقية ومساعدتها على تجاوز صعوبة العيش، من خلال الالتزام بالقرارات والتعهُّدات بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

إنَّ ما شهدته دول العالم خلال السنوات الخمس الماضية من بروز تحديات ومخاطر دولية عديدة، يُعيق جهود التنمية لعدد كبير من البلدان النامية. ولعلّ أهمّ تلك التحديات هو الارتفاع في أسعار المواد الغذائية واضطراب الأسواق المالية، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية العالمية. لكنّ هذه الأزمات، على الرغم من أهميتها، يجب ألاّ تكون عائقاً أمام تنفيذ التزامات المجتمع الدولي بالمشاريع الإنمائية في البلدان النامية وأقلّ البلدان نمواً. وهنا، لا يفوتني أن أؤكّد على ضرورة حثّ الدول الأفريقية على بذل المزيد من الجهود، لتلبية متطلبات المجتمع وتهدئة شواغله، وإرساء دعائم الاستقرار وتنشيط الحكم الرشيد وتوفير المناخ الملائم لتشجيع الدول المانحة بجميع قطاعاتها على تقديم الدعم الاقتصادي والتقني اللازم لدول القارة الأفريقية.

إنَّ لدولة الكويت تاريخاً حافلاً في الشراكة مع الدول الأفريقية ودعم حركتها الإنمائية. والعلاقات الاقتصادية الكويتية مع الدول الأفريقية فاقت العلاقات السياسية والدبلوماسية في كثير من الأحيان. ولعلّ مشاركة حضرة صاحب السموّ أمير البلاد ، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، في أعمال مؤتمر القمة الأفريقية التاسع عشر، الذي عُقِد في العاصمة الإثيوبية في تموز/يوليه المنصرم، وانضمام دولة الكويت لعضوية الاتحاد الأفريقي بصفة مراقب، بالإضافة إلى تبرُّعها خلال المؤتمر بتكاليف تجهيز مقرّ المفوضية العامة للاتحاد الأفريقي بجميع مستلزماته، مؤشِّر إلى عمق العلاقات الكويتية الأفريقية، ودليل واضح على جهود بلادي في دعم الاستقرار والمساهمة في إيجاد الحلول لمشاكل دول القارة الأفريقية.

وإدراكاً من بلدي لأهمية العمل المشترَك لصالح شعوب الدول النامية، فقد أنشأت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الذي امتدّ نشاطه إلى ١٠٢ دولة في العالم، بينها ٤٨ دولة أفريقية. وقد ساهم الصندوق في تمويل عدة مشاريع في قطاعات مختلفة، منها الزراعة والطاقة والنقل والصحة والصرف الصحي والتعليم وغيرها. وبلغ إجمالي ما أنفقه الصندوق الكويتي على مشاريع التنمية في أفريقيا أكثر من ٦,٤ بلايين دولار. كما شارك الصندوق في مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام ١٩٩٦، الهادفة إلى تخفيف عبء الديون عن ٢٤ دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي. وبادرت دولة الكويت إلى إنشاء صندوق الحياة الكريمة، برأس مال قدره ١٠٠ مليون دولار، لمساعدة الدول على تلبية متطلباتها الأساسية، في ظلّ الصعوبات التي أفرزتها أزمة الغذاء العالمي، التي حدثت في عامَي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، ثم أعقبتها الأزمة المالية في أواخر عام ٢٠٠٨.كما ساهمت دولة الكويت بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار في الكثير من الصناديق التي أُنشئت في قارة أفريقيا لمكافحة الجوع والفقر، والتزمت بدفع ٥٠٠ مليون دولار في مؤتمر المانحين لشرق السودان.

وختاماً، أودّ أن أشدِّد على ضرورة تكافل جهود المجتمع الدولي وجميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص، بهدف تقديم الدعم اللازم والمساعدات الممكنة، لضمان توفير سبُل العيش الكريم، والنهوض بالبُنى

التحتية للبلدان النامية عموماً والبلدان الأفريقية خصوصاً، للتأكيد على ما تضمَّنته المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحد بشأن تحقيق التعاون الدولي لحلّ المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني.

السيد ماينا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريريه (A/67/205 و A/67/204) اللذين يثريان مناقشة اليوم كذلك أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الشكر لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا على تنظيم أسبوع الشراكة الجديدة في أفريقيا. وهذا الحدث يعقب الاحتفال الناجح بالذكرى العاشرة للشراكة الجديدة الذي عُقد في الأسبوع الماضي هنا في نيويورك.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للكاميرون في الجلسة الخامسة والعشرين بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية .

إن مناقشة اليوم بشأن أفريقيا بالغة الأهمية، إذ أنها تجري في وقت يوجد فيه تركيز أكبر حتى على احتياجات التنمية الأفريقية. وقد تشرفت كينيا بالاشتراك مع السويد بتيسير عملية الجمعية العامة بشأن إنشاء آلية رصد لمتابعة جميع الالتزامات المتعلقة بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا. ويسرني أن أبلغ بأن الميسرين المشاركين قد أكملا بنجاح تلك الممارسة الحيوية وقدما مشروع قرار لاعتماده في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على مشاركتها النشطة ومساهماتها المثمرة في عملية التشاور والتفاوض بشأن مشروع القرار.

إن أي آلية رصد معنية باحتياجات التنمية الأفريقية هامة لأنها ستساعد على تحديد الفجوات القائمة في العديد من القطاعات الهامة ولأنها سوف تجعل الوكالات والبلدان الشريكة مساءلة وستُبقي على الزخم السياسي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

إن أفريقيا أكثر منطقة في العالم تعاني من ضعف في الهياكل الأساسية. وتحتاج القارة إلى استثمار هائل في تطوير الهياكل الأساسية، في مجال النقل، والطاقة، والمعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات والمياه، والصرف الصحي لتعزيز برنامج النمو المستدام. ويقدر بأن المنطقة ستحتاج إلى التزام يزيد عن ٢٠٠ بليون دولار سنويا من خلال الركائز الثلاث، بغية تطوير القدرات اللازمة للتنمية المستدامة. وهذا يتجاوز بكثير ما تتلقاه القارة من مساعدة إنمائية رسمية وما بوسع الميزانيات الوطنية أن تقدمه. وفي الحقيقة، تبين البيانات المتوفرة أن القارة لا تستطيع توفير إلا ثلث الموارد المطلوبة للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية وغير ذلك من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

إن الأهداف الإنمائية للألفية توافق آراء عالمي غير مسبوق بشأن التدابير الرامية إلى تخفيض حدة الفقر، ولا سيما في أفريقيا. فهي توفر أداة قوية لاستدامة الاهتمام العالمي وترسيخ الدعم في العديد من البلدان. وقد بينت الأهداف الإنمائية للألفية أن وضع مجموعة من الأهداف الواضحة القابلة للقياس يمكن أن تكون حافزا هاما على التغيير. وقد وفرت حوافز لبرنامج التنمية العالمية بعد عام ٢٠١٥.

وثمة حقيقة قائمة الآن، الا وهي أنه ما من بلد في أفريقيا جنوب الصحراء يسير على الدرب المفضي إلى تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبينما أحرز البعض تقدما جديرا بالثناء نحو الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية ضمن الإطار الزمني المحدد فإن بلدانا أخرى لا تسير على الطريق المفضي إلى تحقيق أي من تلك الأهداف. فقد سجل البعض نموا سلبيا وفقد المكتسبات التي أُحرزت في السابق. إن تجربة كينيا في متابعة الأهداف الإنمائية للألفية تجربة مختلطة. لقد خفضنا بدرجة كبيرة من تلك الشريحة من سكاننا التي هي دون خط

الفقر. ونسير على الدرب المفضي إلى تحقيق الهدف المتعلق بالتعليم الابتدائي الشامل مع ارتفاع في متوسط صاف التسجيل في المدارس من ٧٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٩٥ في المائة عام ٢٠١١. وقد تحقق تقدمُ إيجابي أيضا في المساواة بين الجنسين وتطوير المرأة. وكينيا عضو في مجلس برنامج دحر الملاريا وتعمل حاليا على توطيد المكتسبات التي تحققت في الكفاح ضد الملاريا.

وكان من المتوخى بأنه لكي تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، سيتعين على البلدان النامية أن تسجل نموا سنويا ثابتا ومستداما عند معدل لا يقل عن ٧ في المائة حتى عام ٢٠١٥. ولم يتحقق ذلك التوقع إذ أن معظم البلدان أُرغِمت على إعادة توجيه أولوياتها استجابة للآثار الناشئة من بيئة اقتصادية عالمية قاسية، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والتدخلات الإنسانية. لقد اقترنت الأزمات بزيادة أسعار المواد الغذائية والطاقة والآثار السلبية لتغير المناخ، وهي عناصر كلها عطلت بشدة من أولويات التنمية لدى معظم بلداننا.

إن تزايد التحديات العالمية جعل من الواضح بأننا ربما نحتاج إلى تغيير في الاستراتيجية. وهكذا، فإننا في الوقت الذي نواصل فيه تأملاتنا في سيناريو ما بعد عام ٢٠١٥، علينا أن نركز اهتمامنا على الإسراع في التقدم نحو الوفاء بالأهداف قبل الوقت المحدد.

إن الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى استراتيجية ما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن يقترن بدرجة من الاستمرارية. ويجب وضع البرنامج الإنمائي الجديد من خلال عملية تشاركية وشاملة تبدأ من القاعدة إلى القمة، وينبغي أن تكون بقيادة الأمم المتحدة. وينبغي للعملية أن ترتكز على مبادئ إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، والتجارب مع الأهداف الإنمائية للألفية، والنجاحات التي تحققت والثغرات في الموارد من أجل الأهداف الإنمائية للألفية. وقدم إعلان الألفية ست قيم اعتبرت أساسية في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين ألا وهي الحرية، والمساواة، والتضامن، والتسامح، واحترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة. لا بد لمخطط التنمية العالمية الجديد من أن يشدد مجددا على التحديات المتزايدة التي تواجه البلدان الفقيرة، ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء التي ما برحت محرومة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة.

لذلك تعتبر الاستراتيجية الإنمائية ما بعد عام ٢٠١٥، هامة جدا لأفريقيا أكثر من أي وقت مضى. إن الاستراتيجيات الإنمائية المكرسة والسريعة لازمة لتحقيق الرؤية التي أعرب عنها في إعلان الألفية بصورة كاملة وتهيئة عالم تصبح فيه العولمة قوة إيجابية للجميع.

ونتطلع قدما إلى المشاركة النشطة في المناقشات المقبلة بشأن العملية الدولية الحكومية المعنية بأهداف التنمية المستدامة، والاستراتيجية الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، والمفاوضات التي أطلقت من فورها في استعراض السياسة الشامل الذي يُجري كل أربع سنوات.

وترى كينيا أننا في نهاية تلك العمليات الموازية بشأن أهداف التنمية المستدامة والإستراتيجية الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، سنتوصل إلى عملية واحدة ينبغي أن تكون بقيادة الأمم المتحدة. ولا بد من منح الأولوية للاحتياجات الخاصة لأفريقيا، مع انخراط أفريقيا بفعالية في عملية المفاوضات.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.